أبناء الفراغ

الزمن السوداني بعد 11 أبريل 2019

الكتاب: أبناء الفراغ
الكاتب: محمد المبروك
تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2021
رقم الإيداع: الايداع 2021/222
الترقيم الدولي: 978-977-6597-93-8

الناشر ويلوز هاوس للطباعة والنشر

جمهورية جنوب السودان جوبا .كاتور .مربع ٨ جوار مركز جيران
www.jubabook.com
www.willowshouse.net
gatawillow@gmail.com
Willowshouse3@gmail.com
+211927302302

حقوق النشر محفوظة للمؤلف والناشر©
لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه, أو تخزينه كنسخة ألكترونية او نقله باي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

دار ويلوز هاوس غير مسؤولة عن اراء المؤلف وأفكاره, وتعبر الآراء والافكار الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار

التصميم والإخراج الفني: **الفنان التشكيلي بكري خضر**

محمد المبروك

أبناء الفراغ

الزمن السوداني بعد 11 أبريل 2019

(سلسة مقالات)

الجزء الأول

الفهرست

مرافيد الحزب الشيوعي: مستقبل مثير..... 9

مرافِيدالحزب الشيوعي:

حكايةالرجل الذي لم يظهر في Google..... 25

مرافيد الحزب الشيوعي:دائرة حمدوك المغلقة 33

أبناء الإمام.. بنات الإمام: من هو زعيم الحزب القادم..... 43

مَنْ الزعيم القادم؟ 44

كيف نجحَ الصادق المهدي

في هندسة مستقبل حزب الأمة؟..... 53

صراع المراغنة الجدد:

سباق مثير نحو زعامة الحزب والطريقة..... 65

سباق مثير نحو مقعد القيادة 69

متاهة الاتحاديين..... 79

اختطاف التجمع الاتحادي.. قائمة المتهمين..... 83

أحجار على رقعة الشطرنج..... 97

ولحظة حمدوك التاريخية..... 115

إهداء

إلى الأعزاء الأصيلين
أحمد الخير عبد الله، أبوبكر جلال الدين المنصور، رحمة الله الشريف، أحمد جادو وعلي البدري.
هذا الكتيب بُذرت حروفه أولاً في جلسات الهواء الطلق التي ضمتني بهذه الصحبة الكريمة ونحن نراقب دوران عقرب الزمن السوداني وهي تدور حول نفسها. قيل مأساة وقيل ملهاة، وقيل كليهما.

الخرطوم، نوفمبر 2020

شكر

اودُ أن أعبر عن شكري وتقديري لكل من ساهم في نشر مادة هذا الكتاب، وأخصُ بالشكر الجزيل الصديق المبدع البديع **وجدي الكردي**، رئيس تحرير صحيفة (حكايات) وخاصة حين نذكر كيف أخرج هذه المقالات في ثوب قشيب نالت رضى كل العيون التي طالعتها. أخص بالشكر صديقي المصمم القدير **بكري خضر سيد احمد** الذي وقف على إخراج هذا الكتاب في صورته الحالية. وللقارئ الكريم فيض من الإعزاز والتقدير.

تصدير

صَحِـبَ النـاسُ قبلَنَـا ذا الزَمَانـا/ وعَنَاهُـم مِـن أمـرِهِ مـا عَنَانَـا/ وتولُـوا عَنـهُ جميعـاً بغَصَـةٍ/ وإن كانَ سرَّ بعضهُـم أحيَانا.

- أبوالطيب المتنبي

تقديم

يتناول هذا الكتاب، بإيجاز وتكثيف عالي، الفاعلين السياسيين لحظة الإعلان الرسمي لسقوط نظام الجنرال عمر البشير، وهي اللحظة التي نؤرخ لها بيوم ١١ أبريل ٢٠١٩م. سقوط نظام البشير ترك فراغاً عجز قادة اللحظة السياسية في ملئه، لأن تحالف الحرية والتغيير الذي تصدى للمهمة، منذ البداية، أختار عوراء الممارسة السياسية العقيمة على عيناء العمل السياسي المؤسسي، وكانت النتيجة الحتمية هي فشل التحالف في إدارة المرحلة وتشظيه في النهاية لأنه فشل - إبتداءً - في إدارة خلافاته الداخلية.

ينظر الكتاب ويتناول جزء من القوى السياسية الفاعلة في مرحلة ما بعد سقوط نظام الإنقاذ، وهي الحزب الشيوعي والمنفلتين خارج مداره أو ما يعرف بمرافيت الشيوعي. ثم حزب الأمة ومستقبل القيادة داخله، ثم نعرج على متاهة الإتحاديين الديمقراطيين الغميسة وأخيراً صراع المراغنة الجدد، على أن نكرس الجزء الثاني، إن رفع الله القلم، لحزب المؤتمر السوداني الشاب، وحزب البعث العربي والذي فاجأ الجميع ونصب قائده عرابا للمرحلة الإنتقالية في شقها المدني.

يحضر بين سطور الكتاب قادة اللحظة السياسية التي تفجرت

بعـد البيـان رقـم ١ والـذي أذاعـه الفريـق عـوض بـن عـوف ثـم ذهـب إلى الظـل بعـد أن فتـح المـسرح السـياسي لقـادة افتراضيـين هـم أبنـاء الفـراغ السـياسي الناتـج عـن سـنوات التيـه الإنقـاذي الثلاثـين. إنّ تجريـف المؤسسـات السياسـية بفعـل الاخـتراق والتوجيـه الـذي مارسـته أجهـزة الإنقـاذ في مواجهـة القـوى المعارضـة أنتـج فـراغ سـياسي تـم ملئـه، بمـن حـضر، بعـد ١١ أبريـل ٢٠١٩م. يسـعى الكتـاب، عـلى مـا فيـه مـن نواقـص، للتوثيـق الطـازج لمرحلـة مهمـة في تاريخ السـودان.

هذا، والله المستعان.

محمدالمبروك

الخرطوم، ديسمبر ٢٠٢٠

أبناء الفراغ

مرافيد الحزب الشيوعي:
مستقبل مثير

أبناء الفراغ

(١)

مرافيد الحزب الشيوعي:مستقبل مثير

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعي المنظومة الاشتراكية برز السؤال الكبير والمِلّح عن مصير الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني الذي وقع بين شقي الرحى في تلك الأيام فهو حزب مطارد من النظام الإسلامي الجديد في الخرطوم وهو حزب فقد للتو حاضنته الإيديولوجية بسقوط التجربة هناك بعيداً في موسكو .. جنة الرفاق.

تحدثنا وقائع تلك الأيام بأن سكرتير الحزب الشيوعي الراحل محمد إبراهيم نقد كلف اثنين من قياداته هما الخاتم عدلان والحاج وراق بكتابة دراسة عن أثر المتغيرات الجديدة على مستقبل الحزب.

"آن أوان التغيير" كان ذلك عنوان الدراسة الشهيرة التي نسبت

للخاتم عدلان وصدرت الدراسة بعبارة:

"أنّ ساعة التغيير قد أزِفت، وإننا إذا فشلنا في النهوض بأعباء التغيير فإن نبل التاريخ سيتحول إلى لؤم لا يصدق. وعندما ينظر المرء الآن ويجيل النظر داخل الحزب الشيوعي فأنه يرى مظاهر الشيخوخة قد دبت في كل شيء وتخللت جميع خلاياه ....."

يقال أن تلك الدراسة أثارت كثيرا من الجدل داخل أروقة الحزب بين موافق على ما تضمنته من دعوة للتغيير وبين رافض لها ولكن-كما نعلم جميعا بعد ذلك- رفضت الدراسة جملة وتفصيلا من قبل قادة الحزب الشيوعي مما أضطر كاتباها عدلان ووراق للخروج من الحزب وتشكيل ما عرف بحركة القوى الجديدة(حق) والتي لم تسلم من التصدع والتشرذم الذي وسم غالب المحاولات الإصلاحية في الأحزاب السياسية السودانية.

خروج الخاتم عدلان والحاج وراق كان أول انشقاق للحزب بعد سقوط التجربة الاشتراكية ثم هدأت الأوضاع حتى عادت للتفجر مرة أخرى قبيل المؤتمر السادس للحزب الشيوعي (٢٠١٦) بخروج مجموعة من القيادات الشيوعية على ضوء خلافات داخلية وأبرز هؤلاء كان القيادي الشيوعي المنشق الشفيع خضر عضو اللجنة المركزية للحزب ومسئول العلاقات الخارجية في التجمع الوطني الديمقراطي، التحالف المعارض لنظام الإنقاذ. وكما كان الحال قبل سنوات حين انشق وراق وعدلان عن الحزب، خرج مع الشفيع القيادي

الشيوعي الشاب حاتم قطان عضو اللجنة المركزية. أكتنف خروج الرجلين كثير من جدل بين رواية الحزب الشيوعي الرسمية التي تقول-على لسان المسئول التنظيمي على الكنين- أن الشفيع وقطان ارتكبا مخالفات تنظيمية استحقا عليها الفصل من الحزب، ورواية أخرى غير رسمية تقول أن اللجنة المركزية لم تعد تطيق الاستقلالية الفكرية للدكتور الشفيع خضر وتخشى أن ينافسها على قيادة الحزب على المدى القصير. أما حاتم قطان عضو اللجنة المركزية، رفيق الشفيع في هذه المنازعة، فقد اشتهر بدوره الحاسم في تهريب قادة الحزب بعد انقلاب الإنقاذ يونيو ١٩٨٩م ويقال أنّ حاتما هو المسئول عن وحدة حماية قادة الحزب ولكنه الآن ترك الحزب على كل حال.

يعتبر الشفيع خضر، بخلاف مواقعه المهمة في الحزب وتحالف المعارضة، من أكثر الشيوعيين اهتماما بالكتابة، بل ربما يستمد الشفيع سطوته وسط اليساريين من موقعه ككاتب أكثر منه كحزبي حركي والكتابة وبذل الآراء على سابلة الصحف والندوات مما يدخل السياسي في مواجهات لا بد منها بعض الأحيان.

ربما يتبادر سؤال في ذهن القارئ والمراقب السياسي:

- هل يكتفي الشفيع بأن يكون كاتبا للمقالات السياسية التي تثير النقاشات وسط النخبة أم تراه يسعى لتشكيل جسم سياسي يحقق عن طريقه مشاريعه وربما طموحاته السياسية؟

لقد طرحت هذا السؤال على احد مجموعات النقاش على تطبيق «الواتساب» فتبرع أحد الأعضاء بنقل رسالة تتضمن إجابة يقينية على سؤالي ولم اقتنع بها في حينها ولكني سأنقلها هنا على أي حال تقول الرسالة:

"يقين لا يدع مجالا للشك أنّ للشفيع خضر منظومة موجودة على أرض الواقع بالفعل .. تنظيم مكتمل الأركان ولديه عضوية فاعلة."

تنظيم مكتمل الأركان؟ يا للهول ! وماذا ينتظر الشفيع ليعلن عن هذه التنظيم الخارق؟

يجيب على هذا السؤال مراقب سياسي مطلع على ما يدور وسط «مزارع» الخرطوم شرق، وكلمة مزرعة هي مصطلح جديد يشير إلى «شلليات» الحرية والتغيير التي تقاسمت مهام المرحلة الانتقالية فيما بينها وهي بحسب هذا المصطلح عدة مزارع وليس مزرعة واحدة ولا يشير المصطلح إلى مزرعة «جورج أورويل» الشهيرة .. مجرد صدفة ماكرة.

إذن لدينا سؤال ماذا ينتظر الشفيع خضر ليعلن عن حزبه الجديد المفترض ولدينا إجابة المراقب السياسي على هذا السؤال، يقول:

" لو أعلن الشفيع خضر عن حزبه الآن، سيعتبر الحزب الحاكم لأن اغلب السلطات في يد مجموعته وسيصطدم بتحالف الحرية والتغيير منذ البداية

وبالمناسبة، الصادق المهدي يخشى هذه المجموعة أكثر من

خشيته من بقية الأحزاب كالشيوعي والاتحادي ولذلك يدعو لانتخابات مبكرة لقطع الطريق أمام هذا الحزب الجديد.»_ يقول الصديق المطلع.

وجهة نظر معقولة لولا أنّ العلاقة الوثيقة التي تربط الشفيع خضر بالأمام الصادق المهدي ربما يضعف هذا التحليل، على أنه لا صداقة دائمة في السياسة، بل مصالح دائمة.

ولكن كيف بدأت هذه التكهنات؟ وما هي الحيثيات التي تستند عليها منذ البداية؟ لإلقاء الضوء على أصل الحكاية دعنا، عزيزي القارئ، نعود للبدايات التي سبقت تشكيل حكومة السيد حمدوك أي المفاوضات التي بدأت عقب سقوط الجنرال البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩ م. من حيث بدأت لحظة سياسية كان الفراغ السياسي سمتها الأساسية مما وفر فرصة مواتية لبروز قادة سياسيين جدد من ضمنهم مرافيد الحزب الشيوعي.

أبناء الفراغ

(٢)

مرافيد الحزب الشيوعي:مستقبل مثير

هبوط ناعم أم خشن؟ .. تفاعل مشروعين داخل قارورة واحدة. في هذه الحلقة سنرى نتيجة التفاعل.

في ٢٥ أبريل، بعد أسبوعين من سقوط الجنرال البشير، دعا المجلس العسكري الانتقالي الذي استلم السلطة، قوى الحرية والتغيير لأول اجتماع مشترك بين طرفي المعادلة السياسية الجديدة في السودان. اللاعب الجديد في الساحة السياسية في مرحلة ما بعد البشير، تحالف قوى الحرية والتغيير لم يكن منسجماً على مستوى مكوناته الرئيسية حيال ما يجب أن يفعله اللاعب الثاني المستجد في الملعب السياسي وهو المجلس

العسكري بالسلطة الجديدة في حقبة ما بعد الجنرال المعزول عمر البشير. وخلاف الرؤى هذا يعود إلى مواقف سابقة لثورة ديسمبر بين المكونان الرئيسيان للحرية والتغيير وهما كتلة نداء السودان وكتلة الإجماع الوطني.

في حين كانت أحزاب كتلة نداء السودان تميل إلى الحوار كخط سياسي لتغيير نظام البشير، كانت أحزاب كتلة الإجماع الوطني ترى إسقاط النظام عبر المقاومة الشعبية وعبر الخروج إلى الشارع.

ولم تختفي هذه الخلافات بين نداء السودان والإجماع الوطني حتى بعد سقوط النظام للمفارقة. فقد تطور الموقف السياسي مرة أخرى تجاه التعامل مع المجلس العسكري الذي ورث السلطة بعد ١١ أبريل. يرى تحالف قوى الإجماع الوطني وخاصة الحزب الشيوعي أنّ على المجلس العسكري تسليم السلطة للمدنيين دون قيد أو شرط، يرى المكون الثاني نداء السودان أنّ الأفضل التفاوض مع المجلس العسكري واقتسام السلطة معه، وهكذا بدت الصورة نهار ٢٥ أبريل قبل ساعات من انطلاق مارثون المفاوضات بين المجلس العسكري والحرية والتغيير.

لم يبدأ اللقاء المرتقب مع المجلس العسكري حتى انفجر خلاف علني بين نداء السودان والإجماع الوطني على أثر غياب أو تغييب مناديب الإجماع الوطني من الاجتماع الافتتاحي الذي انعقد داخل القيادة العامة للجيش. كانت حادثة اجتماع القيادة العامة، أول لقاء رسمي بين المجلس العسكري والحرية

والتغيير قد أوضحت بجلاء أن صراع المشروعين قد بدأ في التفاعل داخل قارورة واحدة هي تحالف قوى الحرية والتغيير. كانت الحادثة الشهيرة حين تغيب علي الريح السنهوري وصديق يوسف عن الاجتماع وقيل ساعتها أن المجموعة الأخرى تعمدت تغييب ممثلي الإجماع الوطني الاثنين من حضور اللقاء الافتتاحي ولكن المجموعة عزت الأمر لانقطاع شبكة الاتصالات في محيط القيادة العامة حيث جرى اللقاء الأول بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي. حضر ذلك اللقاء من جانب الحرية والتغيير كل من أيمن خالد، عمر الدقير، مريم الصادق المهدي، ومحمد ناجي الأصم. وتغيب عنه صديق يوسف وعلي الريح السنهوري مندوبا كتلة الإجماع الوطني.

ثم تعقد الأمر حين عقدت قوى الإجماع الوطني مؤتمرا صحفيا في دار الحزب الشيوعي، تحدث فيه ساطع الحاج وصديق فاروق وكمال بولاد. وفيه برز الخلاف في الخط السياسي بين مكونا الحرية والتغيير لأول مرة بعد نجاح الثورة، إذ قالت قوى الإجماع أنّ قوى «الهبوط الناعم» تريد سوق الثورة عنوةً للاتفاق مع المجلس العسكري.

ومن تلك اللحظة وحتى الآن ظلت تهمة «الهبوط الناعم» تلاحق عدد من القوى السياسية وخاصة قوى نداء السودان وأصبح المصطلح حاضرا في غالب التحليلات السياسية وفي موائد الحوارات التلفزيونية اليومية. بل يقال على مستويات عدة أنّ التسوية التي تمت بين قوى الثورة والمجلس العسكري والتي تكونت على أثرها السلطة المدنية بقيادة حمدوك ومجلس

السيادة بقيادة الجنرال البرهان، هذه التسوية هي تعبير عملي عن انتصار مشروع الهبوط الناعم في نهاية المطاف.

لقد خلق الخلاف والتنازع بين المكونين الرئيسين لتحالف قوى الحرية والتغيير فراغاً سياسياً أنتهزه عدد من قادة اللحظة السياسية وقفزوا إلى دفة القيادة. لإنقاذ الثورة؟ ربما. لإلحاقها بمشروع آخر قادم من الخارج؟ ربما أيضاً.

ولكن ما هو مشروع الهبوط الناعم الذي أفتتن به المشهد السياسي وأقتتل حوله حلفاء الثورة؟ دعنا نلقي عليه الضوء قبل أن نعود ونواصل رحلتنا داخل أروقة أبناء الفراغ .. مرافيد الحزب الشيوعي السوداني.

أبناء الفراغ

(٣)

مرافيد الحزب الشيوعي:مستقبل مثير

الهبوط الناعم، حكاية مشروع أمريكي يراهن على إرهاق الطرائد

"مصطلح الهبوط الناعم ظهر على السطح بشكل أوسع بعد أن تم تسريب وثيقة صادره من معهد السلام الأمريكي في العام ٢٠١٣م أعدتها مجموعة من المؤسسات و الأكاديميين والشخصيات السياسية الأمريكية من بينها المبعوث الأمريكي الأسبق للسودان برنستون ليمان ، هذه الوثيقة التي جاءت تحت عنوان (الطريق إلى الحوار الوطني في السودان) تقول أن هنالك سيناريو أمريكي لعملية " تغيير" أو "تطوير" في السودان، وذكر

المعهد في ورقته:(لقد آن أوان دخول السودان في حوار داخلي وعملية إصلاح حقيقي تفضي إلى قيام حكومة ديمقراطية عريضة، تسعى لتحقيق مصالحة وطنية بين كافة السودانيين). كان المشروع يهدف في ذلك التوقيت إلى دعوة القوى السياسية السودانية للحوار والاتفاق على تسوية تؤدي إلى تحسين الوضع مع بقاء النظام ويضمن في نفس الوقت مخرج آمان للمطالبين دولياً في الحكومة من المحاكمات، وقد أقترح مشروع الهبوط الناعم تأجيل انتخابات العام ٢٠١٥م لكن رفض أغلب المعارضة لهذه المقترح بالإضافة إلى إستراتيجية النفس الطويل التي تعرف بها السياسة الدولية الأمريكية لم يكتمل الأمر بالوقت المطلوب.

"والملخص أنّ محاولات القوي الدولية إنفاذ مشروع الهبوط الناعم كثيرة، وهناك عدد من المنابر التي كانت تشتغل في هذا الاتجاه، وهي المنبر الإفريقي الذي تديره الآلية رفيعة المستوي برئاسة ثامبو امبيكي التي كانت تطرح التسوية عبر خارطة الطريق. وهماك مبادرة الاتحاد الأوربي عبر منبر برلين ومؤسسة ماكس بلانك وعلي المستوي العربي منبر الدوحة وكل هذه المنابر تعمل في سياق الهبوط الناعم".

إرهاصات حمدوك ..

قاد الحزب الشيوعي الحملة ضد ما سماه بخط الهبوط الناعم داخل غرف التفاوض ولكنه هزم في النهاية واستسلم للأمر الواقع، ربما كانت المعطيات على الأرض اكبر من قدرته على المناورة، وربما جاءت الضربة للشيوعي من مكانٍ قريب فكانت موجعة إذ انضم ما يسمي ب»مرافيد الشيوعي» لخط

التسوية مع المجلس العسكري وكما يقول المثل الدارجي « أبو القدح بعرف مكان يعضي رفيقو.»

أصبح لمرافيد الشيوعي مركز قوة وسطوة داخل وعلى هامش جلسات التفاوض بين المجلس العسكري والحرية والتغيير إذ توزع هؤلاء الشباب بين أجهزة الحرية والتغيير وأجسامها المختلفة مستخدمين ذات تكتيك الشيوعي المعروف وهو الدخول على التفاوض من أبواب متفرقة عبر التخفي وراء أجسام نقابية ومطلبية .. أسلوب شيوعي شائع.

أيام التفاوض عملت المجموعة والتي ستصبح نافذة في السلطة بعد قليل، عملت على تكسير خط الحزب الشيوعي المتشدد تجاه المجلس العسكري الانتقالي، ويبرز هنا دور أمجد فريد الحاسم في توقيع اتفاق ١٩ أغسطس بين المجلس العسكري والحرية والتغيير حيث وقع احمد ربيع نيابة عن الحرية والتغيير، بدفع من امجد فريد كما تقول رواية ذات مصداقية رغم أن احمد ربيع لم يفوض تلك الليلة للتوقيع من قبل الحرية والتغيير، الجسم الذي أرسله للتفاوض باسمه.

لقد صادف إن كنت في الخرطوم تلك الليلة في جلسة تضم عدد من قيادات الحرية والتغيير والتي أخذت بمفاجأة التوقيع بين احمد ربيع والجنرال محمد حميدتي مثلها مثل بقية المواطنين في الخرطوم.

تتكون الحرية والتغيير من خمسة كتل هي تجمع المهنيين السودانيين، كتلة المجتمع المدني، كتلة قوى الإجماع الوطني، كتلة التجمع الاتحادي، وكتلة نداء السودان.

ويبدو أنّ كتلة الإجماع الوطني بقيت وحيدة تدافع عن خطها المتشدد تجاه التسوية هذا إذا لم نقل أنّ جزء منها اتجه نحو الكتل الأخرى التي دعت للتسوية مع المجلس العسكري مثل حزب البعث الذي يمثل رئيسه علي الريح السنهوري الإجماع الوطني في فريق تفاوض الحرية والتغيير.

إذن نحن الآن في محطة ١٩ أغسطس حيث وقع المجلس العسكري والحرية والتغيير على الوثيقة الدستورية التي ستحكم فترة الثلاثة سنوات القادمة .. الفترة الانتقالية.

حين يأتي الحديث عن المجموعات التي برزت أثناء التفاوض ويقال على أكثر من مستوى أنها لعبت دورا أساسيا على مستوى الحرية والتغيير يطفو على السطح دور المجموعة الشبابية التي كانت تشكل ما عرف ب»التغيير الآن»

" لو شكل الشفيع خضر حزبا جديدا فستكون التغيير الآن هي أساس هذا الحزب" يقول أحد الذين استفسرتهم وأنا أكتب هذا التقرير.

برزت التغيير الآن وهي منظومة شبابية تسعى لإسقاط النظام في عدد من المحطات الثورية في السنوات التي سبقت ثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ مثل انتفاضة يونيو ٢٠١٢م، ونفير فيضانات ٢٠١٣م، وانتفاضة سبتمبر ٢٠١٣. لم تكن هي الوحيدة بالطبع. كانت هناك منظمات شبابية أخرى ناشطة في المجال العام ولكننا سنركز على التغيير الآن لصلتها بما نحن فيه من شئون الشباب الذين تركوا الحزب الشيوعي ونشطوا في المجال العام بعد ذلك. في الحلقة القادم نلقي الضوء على أبرز القادة

الجدد الذين عمدتهم هذه المنظومات ذات الطابع الاجتماعي والشبابي وسنرى كيف كان دورهم حاسماً في تشكيل المرحلة الجديدة.

من مبادرة نفير سنستضيف هنا لينا الشيخ التي ستصبح وزيرة للشئون الاجتماعية في حكومة الدكتور حمدوك. ومن التغيير الآن داليا الروبي التي ستصبح ضمن طاقم مكتب رئيس الوزراء نفسه. أما التغيير الآن نفسها فتضم عدد كبير من مرافيد الحزب الشيوعي مثل معز عبد الوهاب، امجد فريد، و مهيد صديق. والأخير مهيد صديق فصل من الحزب في ملابسات ترشيح ياسر عرمان لرئاسة الجمهورية ٢٠١٠ وهذا يقودنا من هذه الجهة إلى فك الارتباط بين الحركة الشعبية والحزب الشيوعي. الارتباط الذي كان عرابه الشفيع خضر مسئول العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي يومئذٍ. مهيد أتجه للعمل في المنظمات حيث يدير الآن مركز الديمقراطية أولاً.

أبناء الفراغ

(٤)

مرافِيد الحزب الشيوعي

حكايةالرجل الذي لم يظهر في Google

(1)

مرّ في حلقة سابقة من هذه السلسلة ذِكر علاقة «مرافيت» الحزب الشيوعي بمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، تلك التي انتشرت، كنارٍ في هشيم، بداءً من مطلع التسعينات وأصبحت مشغل رئيسي للمناضلين والمناضلات. وكي نضع القارئ الكريم في الصورة سنقوم بزيارة إلى مدينة القاهرة في بداية التسعينات حيث كانت تحتشد بالمعارضين لنظام الإنقاذ من قيادات التجمع الوطني الديمقراطي الذين كانوا يتوعدون «الإنقاذ» بهلاكٍ قريبٍ، و»هم على الأرائك متكئين» والوصف البليغ يعود للدكتور منصور خالد.

هناك في القاهرة بدأ الحزب الشيوعي رحلة ابتلاع المنظمات فتكاثرت، مع مرور السنين، وخرجت عن السيطرة حتى عادت اليوم لتهدد مستقبله وتبتلعه كما ابتلع الحوت يونساً.

نحن الآن بالقاهرة في العام ١٩٩١م، وسنجد أنّ الحزب الشيوعي السوداني قد وجه عضويته المهاجرة بالسيطرة على المنظمات الجديدة، ووجه مكتب العمل الخارجي بتنفيذ الأمر فوراً. وكان على رأسه المرحوم التجاني الطيب، وكان ينوبُ عنه الدكتور الشفيع خضر، ونحن نظنُ أنّ الشفيع خضر أمسك بخيوط المنظمات وتمويلها منذ تلك اللحظة حتى واتته الفرصة الآن ليخنق بذات الخيوط الحزب الذي أبعده ولم يقدر سنوات النضال، التي سلخها منذ أن كان طالباً في عرصاته وزقاقاته، حق قدرها ومقدارها.

سنقف عند باب المنظمة السودانية لحقوق الإنسان التي ترك الحزب رئاستها للمرحوم أمين مكي مدني، وبعد أن تحول مدني للعمل في الأمم المتحدة خلفه محجوب التجاني القائم بأمرها حتى زمان الناس هذا «مقيمُ ما أقام عسيب» ، أطال الله عمره وحفظه من عيون الحاسديه. ورابط في المنظمة أميناً عاماً منتدباً من الحزب المرحوم حمودة فتح الرحمن عضو المكتب الخارجي للحزب. وكانت هناك منظمة شبيهة يسيطر عليها الحزب، أيضاً، هي منظمة ضحايا التعذيب، ولها فرع رئيسي في القاهرة رغم أنّ المنظمة مسجلة في لندن. لا يسمح القانون المصري بتسجيل مثل هذه المنظمات. قام على أمر رئاسة هذه المنظمة المرحوم عثمان حميدة، وهي المنظمة التي كانت ذات صلة بالداخل السوداني عبر مركز الأمل لحقوق

الإنسان أو شيئاً من هذا القبيل كان يديره الدكتور نجيب. تجدُر الإشارة إلى أنّ ملف المنظمات كان سبباً في خروج عدد من الكوادر من الحزب الشيوعي وأولهم الدكتور صلاح البندر الذي تزامن خروجه يومئذٍ مع مقال حاد اللهجة نشره في صحيفة «الخرطوم» القاهريّة هاجم فيه المرحوم التجاني الطيب وأنتقد طريقة إدارة الحزب لملف المنظمات. لم يكن صلاح البندر، يومئذٍ، عضواً في اللجنة المركزية، كما يظن الكثيرون، بل كان كادراً وسيطاً حين خرج على الحزب مغاضباً. نحن بدورنا سنخرجُ من هذا «الحسكنيت» سريعاً كونه لا يهمنا إلا بالقدر الذي يمكننا من وضع القارئ أمام اللحظات التأسيسية التي شكلت علاقة الدكتور الشفيع خضر اللاحقة بقيادات اللجنة المركزية للحزب وبمنظمات المجتمع المدني.

(2)

نعود من قاهرة التسعينات إلى خرطوم ديسمبر المجيدة. الخرطوم المشوشة التي لا تعرف بالضبط من يقود دفة حكومة ثورتها الظافرة. في سبيل جلاء الشك والريبِ نفحص الإفادات الأخيرة للرجل الذي لا تنفك الاتهامات تنهالُ عليه بأنه عراب اللحظة السياسية الراهنة.

"القناعة عند الكثيرين بأني الممسك بمفاصل الأمور وخيوط اللعبة -وأنت منهم- لن تتغير وأنا لا أستطيع إجراء عملية جراحية لهم ونزع هذه الفكرة من عقولهم." بهذا ردّ الدكتور الشفيع خضر على محاوره أشرف عبد العزيز رئيس تحرير "الجريدة" الغراء. من الجلي أن الشفيع خضر قد ضاق ذرعاً

بالحملة الإعلامية المركزة التي لاحقته منذ أيام تشكيل حكومة الدكتور حمدوك. وقد بدأت الحملة بالحديث عن علاقة زمالة تربطه برئيس الوزراء الجديد، ثم تمددت الشائعات وانتشرت وأصبحت حديث مجالس الخرطوم واختلط فيها الواقع بالخيال. في البداية لم ينفي الشفيع هذه الأقاويل ربما لأنها تفيده أكثر مما تضره، ولكن الحملة بدأت تأخذ شكلاً منظماً وممنهجا فيما بعد للدرجة التي وُصِف الرجل بأنه الآمر الناهي وأنه "عراب" الحكومة الانتقالية. ولأن تجربة "العراب" في التاريخ السياسي السوداني غير مبشرة إذ تستدعي تجربة الدكتور الترابي مع الإنقاذ في بداية التسعينات. يومئذٍ تم رمي الرجل بكل شائنة، وتلقى اللوم والنقد الكافي لفشل الإنقاذ في بداياتها. ثم تم رميه في سجن كوبر في نهاية المطاف.

جهة ما حاولت إدخال الشفيع خضر في هذا الشرك لذلك سارع الرجل لتفادي الشرك، وبدأ ينفي علاقته بحكومة حمدوك علناً. بل ربما كان الفيديو المسرب الشهير الذي تحدث فيه الشفيع خضر عن عِلم حمدوك بلقاء الجنرال البرهان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عنتيبي، قد قصد به الشفيع أن يوضح أنّ علاقته الرسمية بحمدوك ليست على وفاقٍ تام، على عكس ما هو منتشر في اللقاءات العامة وفي الوسائط و»الفايسبوك» على وجه التحديد.

ثم تحدث الشفيع خضر للإعلام وحاول شرح وتفسير الاتهامات الموجهة لشخصه، وشرح سبب اعتقاد الناس بأنه عراب الحكومة بأنه يعودُ للأيام الأولى لعودة حمدوك للسودان حين كان الرجلان (الشفيع وحمدوك) يتحركان معاً طوال

اليوم. وكان الشفيع ومعه حاتم قطان قد رتبا الأمور الخاصة بإقامة حمدوك من سكن وسيارات للحركة وغيره. يشرح الشفيع نفسه ترتيبات عودة حمدوك على النحو التالي: «قمنا بالترتيبات مثلاً أين يقيم ؟ كيف يتحرك ؟ وفي البداية كان الرأي أن يؤجر له في فندق، ونحن قمنا بهذا الدور والإشراف على الترتيبات الخاصة بإقامته، فهو مستقل وليس عضوا بحزب، وفي تقديري هذا خطأ فمنذ اليوم الأول (Day one) كان من المفترض أن تتولى قوى التغيير هذه المهمة، وأفتكر هذه واحدة من أخطاء قوى الحرية والتغيير. هذا الواقع جعل كثير من الذين يلتقون مع حمدوك في الأيام الأولى يعتقدون هذا الاعتقاد_يعني اعتقاد انّ الشفيع هو الآمر والناهي، وأصبح من الصعب جداً إقناعهم بغير ذلك، وأنا لا أعرف حتى كثير من وزراء هذه الحكومة وهم أيضاً لا يعرفوني."-الشفيع خضر حوار مع أشرف عبد العزيز.

هكذا تشكلت في الذهن العام صورة من ثلاثة أشخاص في إطار واحد يتحركون معاً طيلة الأيام الأولى تلك وهم عبد الله حمدوك، الشفيع خضر، وحاتم قطان الذي كان بدوره مسئولاً عن هذه الترتيبات المشار إليها ومن ثم أنتقل لمجلس الوزراء ضمن مكتب دكتور حمدوك. هل خلقت الصدفة وحدها هذه الصورة التي تشغل المشهد السياسي أم أنّ الأمر مرتب أصلاً؟ ربما نعم، وربما لا. وحدها الأيام كفيلةً بكشف الحقيقة.

ثم كان أنْ توسعت الدائرة حول حمدوك ولم تظل ثلاثية كما كانت في البداية. بدأت تظهر عناصر جديدة تتحرك

داخل الدائرة. بل في لحظة لاحقة تجاهل الإعلام الشفيع خضر نفسه وتحول تركيزه إلى شخصية أخرى وهو الشيخ خضر. ويا للصدفة الماكرة حين نعلم أن الشيخ خضر أيضا من «مرافيت» الحزب الشيوعي. وما نعرفه عن هذا القادم الجديد، الشيخ الخضر أنه قادم من سقادي ريفي شندي، موظف سابق بالمالية. من كوادر الحزب الشيوعي السابقين.

[الشيخ خضر ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك زملاء دراسة وعمل سياسي -أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي- وبينهما مواقف مشتركة سياسياً، والشيخ خضر شخصية تنفيذية لها مقدرات عالية، ورأسمالي، وحمدوك بالإضافة إلى طاقم مكتبه يريد شخصاً بقدرات تنفيذية ليكون مدير مكتبه، والجهات الاستشارية التي يتعامل معها حمدوك في إطار تنظيم عمله أشارت إليه بضرورة أن تكون هناك شخصية تقوم بالدور التنفيذي، وهو اختار الشيخ خضر لأن كيمياءه تتناسب معه.] الشفيع خضر، المصدر نفسه.

(3)

توارى الشفيع خضر قليلاً عن المسرح ليتقدم الشيخ خضر والذي لم يسلم من الهجوم من المدونين والكتاب شأنه شأن الشفيع قبله. بل أنّ الصحفي عبد المنعم سليمان وهو من أبرز المدافعين عن حكومة الدكتور حمدوك والمبشرين بإنجازاتها كتب أنّ الشيخ خضر يعتبر أحد معوقات السلطة الانتقالية:»الشيخ خضر، وهذا الشخص من فرط عدم حيويته ومشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية وغيرها

عجز «قوقل» عن إيراد صورة له فهو شخص بلا أدنى كفاءة، سوى مزاملته لرئيس الوزراء في الجامعة. ولم يعرف له أي كسب سياسي أو اقتصادي بعدها .. لا قبل هذه الثورة المباركة أو بعدها .. وتفاجئنا -مثلكم- بأنه كبير المستشارين .. وهو وحده» بالطبع، غني عن القول أنّ كثير من الناجحين في الحياة العامة في العالم وفي السودان لا توجد لهم صور في محرك البحث الكبير»قوقل» ولكن أنصار حمدوك المتعصبين لديهم هذه الصفة وهي البحث عن شماعة لتحميلها أي فشل تقع فيه حكومة محبوبهم الملهم. والحال كذلك، عليك عزيزي القارئ الإسراع بوضع صورتك في «قوقل»، فليالي السودان حبلى بكل عجيب ولا تستبعد أن تجد نفسك وزيراً أو نافذاً فجأةً، ولا يجوز أن تصبح شخصاً نافذاً وليس لديك صورة في «قوقل».

نخلص أن الدكتور الشفيع خضر الذي وجد نفسه أمام سيل من الاتهامات لاحقته ولاحقت عدداً آخر من مرافيت الحزب الشيوعي محسوبين عليه فأضطر إلى إجراء عملية انسحاب تكتيكي بتسريب الفيديو الشهير ثم بتفسير علاقته بحمدوك وحصرها في بعدها الاجتماعي فقط، وأخيرا نفي الشفيع خضر نفياً قاطعاً نيته تأسيس حزب سياسي جديد.

- تراجع تكتيكي .. لا بد.

أبناء الفراغ

(٥)

مرافيد الحزب الشيوعي:دائرة حمدوك المغلقة

تتعرض الأحزاب السياسية في السودان، وقد طالت بها الطِيل، لمحنة حقيقية بعد أنْ أطاحت ثورة 19 ديسمبر بنظام الجنرال البشير فانكشفت عورتها. وفرّ النظام السابق ظلاً لهذه الأحزاب ولسنوات مديدة. استمعت فيها بالاتكاء على أرائك المعارضة العقيمة. "كانوا ينتظرون سقوط النظام وهم على الأرائك متكئين" كما وصفهم المفكر السياسي الدكتور منصور خالد.

لم تؤثر في هذه الأحزاب العتيقة التطورات العاصفة التي ضربت الدنيا وغيرتها، بل ربما لم «تَطرُق» آذانها الصماء حتى. فشلت في توظيف آلاف الشباب الجدد الذين استظلوا بها من هجير الإنقاذيين. ظلت حليمة تراوح قديمها كما اللعنة

الأبديّة. أصبحت هذه الأحزاب، بقادتها المعمرين الذين فشلوا في إحراز أي نجاح شخصي على صعيد إدارتَهُم المزمنة لأحزابهم، أصبحت جزء من الأزمة السودانية العاولة بدلاً أن تكون جزءاً من الحل.

لقد عايشنا محاولات إصلاح وتجديد الأحزاب التاريخية وهي المحاولات التي فشلت كلها، في حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي، وفي هذا الحزب الحرباء الذي لن تستطيع التثبت من أسمه حتى إذ يلبس لكل حالة لبسوها. أعني حزب الإسلاميين أو الجبهة الإسلامية القومية أو المؤتمر الوطني الذي استعصى على محاولات إصلاح مُصلحيه فذهب في النهاية إلى مزبلة التاريخ غير مأسوف عليه.

وجود الأحزاب السياسية ضرورة إذا كنا نسعى لنظام ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة سلمياً عبر الانتخابات، ولكن أي أحزاب؟ الضرورة الثانية هي إصلاح هذه الأحزاب وتوطين الديمقراطية وتداول القيادة داخلها لأن فاقد الشيء لا يعطيه بطبيعة الحال.

هذه المقدمة ضرورية لنفهم لماذا يخرج بعض السياسيين عن أحزابهم بعد أن يلفهم اليأس من إصلاح حالها، ولماذا يفكر ويسعى بعضهم لتأسيس أحزاب جديدة؟ لقد أبرزت ثورة ديسمبر مطالب ملحة في الساحة السياسية وفتحت، لوهلة قصيرة، باب النفوذ السياسي لقيادات شابة جديدة لن يكون مصيرها السياسي أفضل من مصير نظرائهم الذين أنجبتهم ثورة إكتوبر ١٩٦٤ م وإنتفاضة أبريل ١٩٨٥ م إذا ما واصلوا

التقاليد المرعية للنادي السياسي السوداني القديم.

يمكن أن تلاحظ أن أغلب هذه القيادات الجديدة تعيش خارج أو على تخوم أسوار الأحزاب السياسية. ومن هنا بدأ أن الحديث عن تشكيلات سياسية تعمل بمعزل عن الأحزاب السياسية مفهوماً ومنطقياً وقد اتخذت هذه التشكيلات مسميات عديدة منها «الشلليات» و «المزرعة» ومجموعة فلان وجماعة علان ولكنها في نهاية التحليل تؤشر بقوة لخلل في العملية السياسية برمتها من جهة ولفراغ يمكن أن تشغله تشكيلات سياسية جديدة من جهة أخرى، ومن هنا جاء عنوان هذه السلسلة ب»أبناء الفراغ» وهي تسمية لا تحمل مدلول سالب كما هو واضح.

في الحلقات السابقة تناولنا بالمعلومة والتحليل وضع «مرافيد» الحزب الشيوعي السوداني. وبرزت أهمية تناولهم ووضع عناصرهم في دائرة الضوء، بدايةً، من جهة تأثيرهم ونفوذهم الذي طغى بعد يوم ١١ أبريل2019، وبعدها داخل وعلى تخوم غرف المفاوضات التي جرت بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف الحرية والتغيير. وقد رأينا كيف أنّ هذه المجموعة لعبت دوراً أساسياً في ترجيح الكفة لصالح التسوية مع المجلس العسكري مقابل كفة الحزب الشيوعي وحلفائه الذين كانوا يطالبون بعدم الاتفاق مع المجلس العسكري تارة وبمواصلة الثورة تارة أخرى. ثم تصاعدت أصوات، بعد تشكيل الحكومة الانتقالية بقيادة الدكتور حمدوك، تنبه لسيطرة "مجموعة" بعينها على القرارات داخل السلطة المدنية ويدور الحديث عن نفوذ كبير لهذه "المجموعة" على السيد رئيس الوزراء نفسه.

ثم لمعت عنصر معينة في المشهد السياسي العام أو ما يسمى بالمرحلة الانتقالية في عامها الأول.

في كل فترة تضج المواقع الإلكترونية، خاصة "الفايسبوك" حيث تشكل النخبة السياسية السودانية حضوراً كبيراً على منصاته، تضج بمنشورات تؤكد أو تشكوا من سيطرة هذه «العناصر» على مقاليد الأمور داخل حكومة الدكتور حمدوك وهذه المجموعة تتعدد مسمياتها -وقد قيل كثرة الأسماء تدل على العظمة- فهي «مجموعة الشفيع خضر» وهي «مجموعة الخرطوم-٢» وهي «المزرعة». في الحلقة السابقة أوردتُ عدد من الأسماء تدور حولها كل هذه التسميات والإدعاءات ويمكن تذكير القارئ وهم: حاتم قطان، مهيد صديق، معز عبد الوهاب، امجد فريد، داليا الروبي، احمد أبوسن، الشيخ الخضر والشفيع خضر. ولكن التدقيق على الميدان ربما يثبت أن نفوذ هؤلاء مبالغ فيه أو أنهم غير متساويين قرباً أو بعداً من مركز القرار أي مركز الدائرة المحيطة برئيس الوزراء. ولأن الأمر في نهايته يتعلق بمصير وطن وثورة فلا أخالهم سينزعجون من وضعهم داخل دائرة الضوء وإلا «أفلا قعد احدهم في بيت أبوه ..الخ»

كنت أقلب في أوراق متعلقة بهذا الملف، حين أشارت نافذة «الماسنجر» لرسالة جديدة من طرف أحد الأصدقاء المهتمين بشئون الساسة الجدد، وكنّا نقوم بالتقصي معاً حول حقيقة دائرة حمدوك المغلقة. كانت الرسالة المنقولة تقول بالحرف:

" أما آن الأوان ليعلن الشفيع خضر وحمدوك والأصم ونصر

الدين عبد البارئ وعضوي مجلس السيادة المدنيين وامجد فريد ومعز عبد الوهاب وبقية التغيير الآن حزبهم الجديد؟ أم تبقي لديهم متدربين بعد لم يجدوا لهم وظائف في الحكومة الجديدة.»

ها أنت ترى عزيزي القارئ أنّ أمر هذه المجموعة أصبح شاغلا لتفكير النخبة السياسية .. الانتظار ممل ويودُّ الناس لو ينتهي هذا الترقب إلى نهاية واضحة .. حزب جديد مثلاً. في ذات الاتجاه فسر لي سياسي معروف موقف الحزب الشيوعي المتطرف أحيانا ضد حكومة حمدوك الإنتقالية بأنه ردة فعل على سيطرة مرافيده على مقاليد الأمور وأن قادة اللجنة المركزية يخشونَ أن يوظف أعضاء الحزب السابقون سلطتهم الجديدة للانتقام من الذين أبعدوهم.

جائز .. كل شيء جائز هذه الأيام المشحونة بالاحتمالات، «كأن آدم وحواء قد هبطا للتو من الجنة» على رأي كاتبنا الكبير الطيب صالح.

ولكن، يجب تنبيه القارئ الكريم إلى أنّ الأسماء الواردة في هذه الرسالة غير منسجمة وأغلب الظن أنها تتوزع بين عدة مشاريع سياسية متنافسة حتى. فالأصم مثلا أقرب لتشكيلة سياسية أخرى كان دار حديث حولها قبل فترة عمادها تجمع المهنيين وبعض أساتذة الجامعات وناشطين في المجال العام. أما نصر الدين عبد البارئ فهو أقرب لمجموعة محمد التعايشي وهي «مزرعة» مثمرة من مزارع العهد الجديد سنعود لها فيما بعد. أما عضويّ مجلس السيادة الذين أشار لهما كاتب الرسالة

فأحدهما هو محمد التعايشي وهو منشق سابق عن حزب الأمة ومؤكد أنه يتطلع لدور سياسي يلعبه في المستقبل وبالتالي يجوز أنه بدأ البحث مبكرا عن حاضنة سياسية جديدة ولكن يصعب أن نتصور التعايشي في مركب واحد مع مرافيد الشيوعي.

سنرى فيما بعد أنّ المشروع السياسي الذي يشتغل عليه التعايشي مع أحبابه يختلف عن مشروع الشفيع خضر وزملائه، هذا إذا لم تفشل كل هذه «البصارات» ويعود كلٍ إلى حاضنته السياسية القديمة.

شيء آخر قد يفسر المسألة وهو أن كل هذه المشاريع الثلاثة(الأصم، التعايشي، الشفيع خضر) لا تزال في طور السيولة. لا تزال في مرحلة الفكرة لم تنضج بعد. وعليه يصبح ممكناً أن يندمج بعضها في الثاني بحسب المستجدات السياسية التي قد تطرأ في أي لحظة. ذلك بالضبط ما بدر من الدكتور الشفيع خضر في آخر حديث له. فقد فاجأ محاوره بموقف جديد من المسألة برمتها.

سنتناول موقف الشفيع الجديد في الحلقة القادمة من ملف أبناء الفراغ .. مرافيد الحزب الشيوعي.

أبناء الفراغ

(٦)

مرافيد الحزب الشيوعي:

من سيرث بقايا الإسلاميين والمنشقين الشيوعيين؟

تسيطر فكرة مشروع المساومة التاريخية على معظم كتابات الدكتور الشفيع خضر. وقد جادل الشفيع على من تصدوا لانتقاد مشروعه بأنهم فهموا خطأ أنه يدعو لمصالحة النظام «البائد»، وأنهم يرون أن التوقيت غير مناسب وهو يرى أنّ اللحظة السياسية مناسبة لإنجاز هذه المساومة كي نكسر الحلقة الشريرة المعروفة(انقلاب، انتفاضة شعبية، حكومة تعددية)، وقال الشفيع أنّ هؤلاء(يعني من ينتقدون المساومة التاريخية) يجهلون ماهية المساومة. ثم كشف من أين ألتقط الفكرة أول مرة وقال أنّ أول من طرح مفهوم

المساومة التاريخية هو السكرتير العام للحزب الشيوعي الايطالي «إنريكو برلينغوير» في السبعينات، وفي السودان طرحها الدكتور حيدر إبراهيم، وظلت محل اهتمامه وأعتبرها مشروعاً يستحق الترويج له منذ وقت طويل، منذ عشرات السنين، وليس اليوم، فهو يدعو ل»مشروع وطني نتوافق عليه لبناء دولة وطنية حداثية".

التسوية التاريخية التي تغلب على كتابات الدكتور الشفيع خضر، تعني بالتوافق على برنامج حد أدنى بين الفاعلين السياسيين في السودان مع التركيز على التقارب بين اليسار والإسلاميين وهي قراءة قاصرة تعتبر أنّ اليسار والإسلاميين هما طرفي المعادلة الأساسية وتتجاهل القوى السياسية التقليدية والتي غالباً ما تعيد إرباك هذه المعادلة في المنعطفات السياسية المهمة. حدث هذا بعد ثورة أكتوبر بإسقاط حكومة جبهة الهيئات، ويحدث دائماً في صناديق الانتخابات، وسيحدث شيئاً مشابهاً لحكومة الدكتور حمدوك إذا أصرت على سلوك درب اليسار الاستحواذي وصمّت أذنها عن دعوات الانفتاح على قوى الثورة الأخرى.

مساومة دكتور الشفيع التي يتحدث عنها، تشبه ما طرحه المرحوم الدكتور الترابي وسماه ب"مشروع النظام الخالف"، وكلها مشاريع سياسية تتوسل المعاني الكبيرة للوصول إلى تأثير سياسي ما. نحن نعلم جميعاً أن السياسة في السودان لا تأبه للمشاريع السياسية إلا في شقها الشعاراتي، أي استخدام الشعارات الطنانة للحشد والاستقطاب وما شابه. وهي سياسة تجارية لا السياسة في بعدها الجذري والعميق. ولذلك شكى

الشفيع خضر من النقاشات السطحية لمشروعه.

رغم أنّ الشفيع خضر أستبعد تأسيس حزب سياسي الآن، وقال أن فكرة مشروع المساومة التاريخية تسيطر عليه. وهذا قد يكون جانباً من الحقيقة ولكن متابعين لصيقين لديهم ما يحمل على الاعتقاد أن محاولات حثيثة تجري على الأرض لتمهيد التربة لبذر بذرة التشكيل السياسي الجديد الذي قوامه مرافيد الحزب الشيوعي وما تبقى من الحركة الشبابية التي تسمى التغيير الآن.

ويقول مروجون لهذه الفكرة أنّ الحزب الجديد حزب وسطي برامجي يستوعب الشباب اليساري والشباب الإسلامي المعتدل. والشباب الإسلامي المعتدل كان مشروعاً قائماً على تدريب كوادر من شباب الإسلاميين ويسعى لإيجاد قيادات شبابية إسلامية على طريقة النموذج الاردوغاني، ولهم مركز بالمنشية(DPR). وكان لهم اتصال مباشر بالمصالح الحكومية قبل سقوط النظام ومنهم مجموعة غازي صلاح الدين ومجموعة الأحياء والتجديد.

ستطرح المجموعة التي تنسب للشفيع خضر لتميزها من بقية المجموعات الأخرى الناشطة في الساحة السياسية بعد الثورة، تطرح ما تسميه بالديمقراطية التنموية في نقاشاتهم الداخلية وهي مقدمة تصلح للاستقطاب في هذه المرحلة على الأقل، سيحتاج الحزب المقترح لتدريب كوادره الجديدة مستعينا بعلاقة عرابِي المجموعة الشفيع خضر وحاتم قطان. كأن يوفروا منح تدريب عن طريق علاقتهم الوثيقة بمجال

التدريب والتأهيل في الاتحاد الأفريقي وفي غيره من مظان التدريب والتأهيل السياسي. وهكذا سنحصل، في النهاية، على حزب معتدل يرث بقايا اليسار وبقايا الإسلاميين، على طريقة التحالف الحاكم في إثيوبيا إن صحّت البصارة. وتبقى أن ننتظر الخطوة التأسيسية.

نقف هنا، وإن كان لا زال ليل «الزميلة» شهريار طفلاً يغري بالحديث.

أبناء الإمام.. بنات الإمام
مَنْ الزعيم القادم؟

أبناء الإمام.. بنات الإمام

(١)

مَنْ الزعيم القادم؟

في يوم الجمعة ٢٥ يناير الماضي، وأمام حشد كبير من أنصاره في (حوش الخليفة) بأم درمان، أعلن الأمام الصادق المهدي(٨٥ سنة) اعتزال العمل السياسي، والتخلي عن رئاسة حزب الأمة القومي والتفرغ لما سماه القضايا الفكرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. سنجد أن هذا الإعلان هو جزء من تكتيك يتبعه الإمام(أطال الله عمره) لتمهيد الطريق لخلفائه في الحزب وفي الطائفة الدينية. يومئذٍ أرتج المكان المحتشد بصيحات جماهير الأنصار الرافضة لقرار اعتزال الأمام الذي بدأ متأثرا بهتافات أنصاره خاصة الهتاف القديم «لن نصادق، غير الصادق».

أكتمل المشهد الدرامي بخطوة أقدم عليها رئيس حزب

الأمة بولاية الخرطوم كنتباي أبو قرجة. أختطف الرجل المايكروفون من يد الأمام الصادق المهدي وخاطب الجموع الصاخبة موضحاً أنه يتحدث باسم حزب الأمة وأعلن رفض قرار المهدي باعتزال العمل السياسي الحزبي.

ومع ذلك، يمكن ملاحظة أنّ قرار اعتزال الصادق المهدي، هذه المرة، لم يجد صدى كبيراً وسط الكتاب والوسائط رغم أنّ قرار الإمام لو صحّ، سوف يضع خاتمة رحلة طويلة لسياسي سوداني من العيار الثقيل، يعتبر من المؤثرين في المشهد السوداني لقرابة النصف قرن من الزمان.

يمكن تفسير تجاهل هذا الحدث من عدة أوجه(سأتبع هنا طريقة الإمام المحببة في ترقيم النقاط):

أولاً: لم تكن هذه المرة الأولى التي يعلن فيها الصادق المهدي نيته اعتزال العمل الحزبي بل حدث هذا عدة مرات في السنوات الأخيرة. تكرر السيناريو عدة مرات، يعلن الصادق اعتزاله أو نيته الاعتزال ثم يعود للعمل السياسي مرة أخرى ولذلك لم يعد الأمر مثيراً للانتباه.

ثانيا: كما هو الحال مع مولانا محمد عثمان الميرغني، والمرحوم حسن الترابي، لم يعد وجود الساسة الكبار مثيرا لانتباه الشعب كما في الماضي بعد بروز قادة سياسيون جدد سحبوا الأضواء من الكبار الذين ربما تنطبق عليهم حكمة شيخ (قبيلة الشكرية) الشيخ ود أب سن الذي وصف المفتش الإنجليزي بأنه رجل فاضل لولا أنّه «طوَّل»، أي قضى زمناً طويلاً في المنصب. تقول الرواية أنّ الحاكم العام الإنجليزي فهم الإشارة

وقام بتغيير المفتش القديم وتعيين مفتش جديد بدلاً عنه.

ثالثاً: حين تقترب من مغادرة موقع، يصبح السؤال الذي يدور بين ألسنة الناس هو من الخليفة القادم؟ ولمّا كان الأمام قد أعلن أكثر من مرة أنه سيغادر موقعه وتم طرح السؤال وقتل بحثاً، أصبح سؤال الخليفة المرتقب للأمام الصادق المهدي مستهلكاً حتى لم يغادر الكتاب والمحللون السياسيون فيه من متردم.

هناك أسباب أخرى بالطبع ولكن سنكتفي بهذا القدر لندلف لجوهر الموضوع وهو مستقبل حزب الأمة في مرحلة ما بعد الأمام الصادق المهدي ومن يا ترى سيكون خليفته المرتقب أو من ستكون خليفته إن شئت إبراز كل الاحتمالات داخل إطار لوحة حزب الأمة والأنصار؟ وهل هناك احتمال أن تخرج رئاسة الحزب من أسرة الصادق المهدي؟ أبناء وبنات الصادق المهدي، أيهم أقرب لمقعد الخليفة المرتقب؟ سنرى كيف بدأ الإمام الصادق المهدي مبكراً رصف الطريق لخلفائه القادمين.

أبناء الإمام.. بنات الإمام

(٢)

من هو زعيم حزب الأمة القادم ..؟

تلقيتُ عدد من الاتصالات والرسائل بعد نشر الحلقة الأولى من هذه السلسلة أمس الجمعة. ثلاثة أشياء يجب أن تضعهم- عزيزي القارئ- في الاعتبار وأنت تطالع هذه الملفات:

الأول، نحن نجلس وسط عاصفة من الأوراق وعلى كومة من مسودات لقاءات مع شخصيات مرجعية في هذا الملف أو غيره، ولا نأخذ من هذه الوثائق إلا ما نراه مفيداً لتطوير العملية السياسية العامة.

الثاني، لا هدف لهذه الملفات سوى فتح الآفاق للفاعلين في المشهد السياسي ونحن من التواضع بمكان بحيثُ لا نطمع في رفع مستوى التفكير السياسي ولكنّا نحاول على الأقل.

الثالث، نحن نضع دقة المعلومات أولوية قصوى بحيث نبذل جهداً يأخذ أسبوعا للتحقق من معلومة ما قبل أن نوردها أو نبني عليها تحليلاً أو استنتاجا ما.

نواصل ..

يتسم انتقال القيادة في حزب الأمة، من السلف إلى الخلف، بسمات مختلفة باختلاف المحطات التي مرّ بها الحزب منذ تأسيسه ، ففي حين انتقلت الزعامة من الإمام عبد الرحمن المهدي إلى الإمام الصديق عبد الرحمن المهدي بدون خلافات تذكر، أتسم انتقالها للصادق المهدي(١٩٦٦ م) بطبيعة خلافية عاصفة بين الشاب الصاعد حينها الصادق المهدي وعمه الإمام الهادي. ولم يحسم الصراع بين القطبين الأنصاريين إلا استشهاد الإمام الهادي في ملابسات هجوم عسكري شنه نظام العقيد نميري على الجزيرة أبا في مطلع العام ١٩٧٠ م. بعدها دالت قيادة حزب الأمة للسيد الصادق المهدي ولم يعكر صفوها سوى محاولات خجولة بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥م من جانب السيدين احمد المهدي ونصر الدين الهادي المهدي لم يُكتب لها الاستمرارية. ثم محاولة السيد مبارك الفاضل المهدي عام ٢٠٠١م والتي لا تزال مستمرة رغم ما شابها من هشاشة منذ بداياتها.

هناك كثير من الدلائل تشير إلى أنّ الإمام الصادق المهدي يحمل هاجسين أساسيّن حين يأتي الأمر لمسألة سيطرته على مقاليد الأمور داخل كابينة قيادة الحزب ومن سيخلفه على الزعامة المستقبلية.

الهاجس الأول، من وجهة نظري، هو ابن عمه مبارك الفاضل المهدي. هذا الوزير دائم العضوية في حكومة الصادق المهدي الأخيرة(٨٦-١٩٨٩م) ينتمي من ناحية للأسرة المهدوية التي توفر له المشروعية الطائفية لقيادة الحزب، ومن ناحية ثانية يتكئ مبارك على خبرة طويلة في العمل السياسي وعلاقات واسعة وأعمال تجارية ثم امتدادات نسب عشائري تربطه بواحدة من كبرى القبائل المناصرة لحزب الأمة في النيل الأبيض، لذا يمكن الزعم بأنّ مبارك المهدي كان-وربما لا يزال- يشكل خطورة فعلية على مخطط الإمام الصادق المهدي الطويل المدى وهو توريث أحد أبنائه أو بناته زعيماً على الحزب.

فيما بعد، فقد مبارك الفاضل، الذي تتسم حركته السياسية بالاستعجال والعشوائية، كثيراً من أوراقه الرابحة ولم يعد يشكل خطراً كبيراً على خلافة الصادق المهدي ولكنه لا يزال موجوداً في مضمار السباق على أي حال.

الهاجس الثاني الذي نظن أنّ الإمام الصادق المهدي يضع له اعتبار هو ما يحدث في داخل بيت غريمه التاريخي، البيت الميرغني. تبدو مخططات الإمام الصادق صدى لترتيبات السيد محمد عثمان الميرغني لتوريث أبنائه زعامة الحزب الكبير الآخر، الحزب الاتحادي الديمقراطي.

معروف سلفاً، أنّ التنافس بين البيتين الطائفيّين لم يمنع كل طرف من أخذ صفحة من كتاب الثاني. وكان واضحاً ومنذ بداية الألفينات أنّ الصادق المهدي بدأ يحاكي غريمه مولانا الميرغني فيما يتعلق بالسيطرة الأسرية على الحزب. وربما شجع نجاح

الميرغني في إبعاد القيادات التاريخية الاتحادية وبسط سيطرته وسيطرة «حيرانه» وأبنائه من بعد على مقاليد الحزب، شجع هذا النجاح السيد الصادق ودفعه لإبعاد عدد كبير من قادة حزبه المعروفين مستخدماً شعاره الشهير:»الباب يِفوّت جمل» وبذلك أحكم سيطرته على الحزب وبدأ، رويداً رويداً، تقديم أبنائه وكريماته للمناصب القيادية في الحزب تحت إشرافه ومراقبته الدائمة لتقدم الأبناء والبنات في المشهد السياسي العام، رغم أنّ الإمام الصادق المهدي كان يحاول إعطاء هذه الخطوات ملمح ديمقراطي ومؤسسي على خلاف مولانا الميرغني الذي كان يتجاهل كلياً الانتقادات الموجهة له ولأسلوب قيادته للحزب. انتقادات من من قبل قيادات الاتحاديين وشباب الحزب، ولكن في نهاية المطاف تبدو النتيجة واحدة وهي سيطرة الأسرتين الطائفتين على مقاليد الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي الديمقراطي، وهذا يُثبِت المطلوب أثباته .. السيد الصادق المهدي يأخذ من صفحة كتاب السيد محمد عثمان الميرغني.

السيدان، حتف أنف المؤسسية والديمقراطية، سعيّا باجتهاد وإصرار لتحويل الحزبين الكبيرين لمكسب أسري خالص.

في الحلقة القادمة، سنرى كيف قطع الإمام رحلة طويلة نحو التوريث، وسنقف على صاحب الحظ الأوفر لخلافة الإمام بين الأبناء والبنات ومن خارج الأسرة.

أبناء الإمام .. بنات الإمام

(٣)

كيف نجحَ الصادق المهدي في هندسة مستقبل حزب الأمة؟

لقد أتضحَ جلياً ومنذُ عودة سيد صادق من الخارج بعد اتفاق جيبوتي عام (٢٠٠٠ م)، أنّ زعيم الأنصار التاريخي بدأ في إعداد أبنائه لوراثة القيادة من بعده بضبط إعدادات الحزب كي تقبل هندسته الخاصة. هندسة ساحة حزب الأمة وتخطيطها كي تصبح مناسبة ومؤاتية لتقبُّل أحد أبنائه أو بناته كرئيس محتمل للحزب بعده وظهرت أيامها، لأول مرة، بوادر السيطرة الأسرية على كابينة القيادة في الحزب.

كان مؤتمر سوبا (يوليو٢٠٠٢م) الذي دعا له مبارك الفاضل المهدي وحضره عدد كبير من قيادات الصف الأول المعروفين مثل عبد الله مسار وأحمد بابكر نهار والزهاوي إبراهيم مالك،

كان أول محاولة جادة لتحجيم سيطرة أسرة الصادق المهدي وتحكمها في إدارة الحزب الكبير، ولكن ارتباط هذه المحاولة بالمشاركة في نظام الإنقاذ قادها لفشل ذريع.

نمر سريعاً بالمحطات الأساسية التي تدلِلْ وتؤكِد حرص السيد الصادق على تنفيذ مشروعه الخاص، وفي هذه المحطات وضع رئيس حزب الأمة البِذور الأولية لهندسة التوريث التي نعنيها، وهذه المحطات هي المؤتمر السادس لحزب الأمة (٢٠٠٣ م)، والمؤتمر السابع (٢٠٠٩) وبعد أن ينفض سامر كلٍ من هذه المؤتمرات يتساقط عدد من القيادات التي ربما تشكل منافساً لأبناء الإمام في المستقبل. غادر الحزب بُعيد هذه المؤتمرات قادة كبار مثل الدكتور موسى أدم مادبو، محمد حسن التعايشي، محمد عبد الله الدومة فيما ذهبَ إلى الظل بكري احمد عديل وعبد الرسول النور وتبعهم آخرون. أغلب المغادرون لحزب الأمة من «الباب البِفَوِتْ جمَل» كان لهم مواقف رافضة، تتعلق بالمؤسسية الداخلية أو سيطرة أسرة المهدي بمعنى آخر.

في العام ٢٠١٣ م، أعلن سيد صادق قُرب تنحيه عن قيادة حزبه في مناسبة عيد ميلاده، وثار الحديث يومئذٍ ودار الجدل حول ثلاثة أسماء محتملة لخلافة الصادق وهم أبنه العقيد-حينها- عبد الرحمن الصادق المهدي وابن عمه مبارك الفاضل المهدي ثم الفريق صديق إسماعيل. مجرد فتح الباب عن التوريث وتبادل الآراء في أكثر من مرة ومناسبة سهّل على السيد الصادق أنْ يقنع الرأي العام السياسي والأنصاري بما سماه ب»التوريث الحميد». كما أنّ تعدد المرشحين كل مرة

من الفريق صديق من خارج البيت المهدوي إلى العقيد عبد الرحمن الصادق والدكتورة مريم الصادق المهدي داخل البيت خفف من الصدمات المتوقعة في مثل هذه الأحوال. وستجد أن التكهنات حيال احتمال تسنم الدكتورة مريم الصادق المهدي رئاسة الحزب بعد والدها أصبحت عادية جدا في كيان ديني يتسم بالمحافظة وهذا نجاح لا بد. من ناحية أخرى تزداد حظوظ اللواء عبد الرحمن الصادق المهدي أكثر خاصة بعد الإشارة القوية التي أطلقها بعد سقوط النظام ونعني رسالة الاعتذار الطويلة التي وجهها عبد الرحمن للشعب السوداني، ووضح فيها ملابسات مشاركته في سلطة الجنرال البشير كمساعد لرئيس الجمهورية حتى سقوط النظام في ١١ أبريل ٢٠١٩ م. وهي إشارة يفهم منها قرب عودته لمركز قيادي في الحزب تمهيداً لنقلة جديدة.

لقد نظر كثير من المراقبين السياسيين لوجود عبد الرحمن الصادق في القصر الجمهوري باعتبارها فترة تدريبية شأنها شأن وجود السيد الحسن الميرغني في القصر. ورغم المحاولات التي بذلها سيد صادق لإقناع الرأي العام بأنه رافض لمشاركة أبنه في سلطة الإنقاذ ولكن لم يأخذ أحد تلك الدفوعات مأخذ الجد، بل أعتبرها الجميع جزء من هندسة توريث الأبناء التي عمل ولا يزال يعمل الأمام الصادق المهدي لترتيبها منذ سنوات وقد جاء خطاب اعتذار عبد الرحمن الصادق ليؤكد هذا التحليل.

وبعد ..

تقترب حظوظ الدكتورة مريم واللواء عبد الرحمن من رئاسة الحزب، وفي وجود الإمام الصادق تصبح حظوظ الفريق صديق أو مبارك الفاضل ضعيفة حتى لا تكاد تذكر. يبقى هناك منصب الأمين العام الذي ظل من المتعارف عليه أن يشغله قيادي من خارج الأسرة. عن منصب الأمين العام، وموقعه داخل هندسة التوريث، سيكون مدار الحلقة القادمة من هذا الملف.

أبناء الإمام..بنات الإمام

(٤)

كيف نجحَ الصادق المهدي في هندسة مستقبل رئاسة الحزب

كيف ننظر لموقع الأمين العام لحزب الأمة من سباق التنافس لموقع الرئاسة؟ لقد أكتسب موقع الأمين العام، حتى في وجود الرئيس الصادق المهدي بكاريزمته الطاغية وسط الأنصار، أكتسب الموقع زخماً وأهمية بالغة خاصة بعد المؤتمر السابع(٢٠٠٩ م) حين راهن شباب الحزب الصاعد بقوة على المرحوم الدكتور عبد النبي علي أحمد والذي صاحب انتخابه أميناً عاماً تفجر الصراع بين شباب حزب الأمة وقدامى قيادات الحزب. فقد حمل الشباب دكتور عبد النبي رؤية تطوير وإصلاح الحزب التي ينادون بها. الإصلاح والتطوير سيهدد مشروع «التوريث» لا بد لذلك سنجد بعد قليل أنّ

الإمام الصادق المهدي مدّ أزرعه الطويلة ووضع حتى موقع الأمين العام تحت إبطه.

" الصادق متآمر جدا لكنه يشاور من حوله، على عكس الميرغني يتآمر بكتمان شديد" يقول أحد الكوادر السياسية صاحب تجربة طويلة داخل حزب الأمة.

في المؤتمر السابع تدخل الصادق المهدي بشكل فاضح وقطع الطريق أمام مرشح الشباب لمنصب الأمين العام وهو السيد محمد عبد الله الدومة. وكانت نتائج تلك الخطوة العاصفة انشقاق عدد كبير من قيادات الحزب وتكوين ما سمي ب»التيار العام» بقيادة الدكتور آدم موسى مادبو. وخرج معه أكثر من ١٠٥ قيادي في الهيئة المركزية والمكتب السياسي للحزب. كانت خسارة كبيرة ولكن الإمام تقبلها بصدر رحب.

منذ الإطاحة بالدومة، وحتى انتخاب السيد الواثق البرير الأخير أميناً عاماً للحزب توالي أمناء عامين جلهم، بل كلهم، مقربين للسيد الصادق ولا يشكلون أي تهديد لتصوراته لما ينبغي أن تسير عليه الأمور في الحزب الآن وفي المستقبل.

جاء الفريق صديق محمد إسماعيل، وخلفه الدكتور إبراهيم الأمين ثم خلفته الدكتورة سارة نقد الله، وأخيراً تم انتخاب الواثق البرير. البرير رغم محاولاته ليكون مستقلا نوعا ما، ورغم أن انتخابه أميناً عاما للحزب أرضى بعض المجموعات الشبابية الإصلاحية ولكن لا يتصور أحد أن يخالف تصور وهندسة السيد الصادق لمسألة من سيخلفه.

في إطار النقاش العام الذي أنطلق عقب إعلان السيد الصادق قرب اعتزاله العمل السياسي. النقاش الذي تركز حول من سيخلفه، كتب الصحافي الكبير عبد الله رزق عن خلفاء المهدي المحتملين:

"في مقدمة الخلفاء المحتملين للمهدي، تقف الدكتورة مريم الصادق المهدي، التي تدفع بها «التقاليد المرعية»، حسب العبارة الأثيرة لدى المراغنة، لهذا الترشيح، ويسندها الدعم والمؤازرة التي وجدتها دائماً من والدها، والذي قدمها على كثيرين من قادة الحزب، في كثير من المواقف، وبطريقة " ديموقراطية"، وفق ما سبقت الإيماءة إليه، ومن ذلك تبوأها موقع نائب رئيس الحزب، بحيث بدا إنّ صعودها إلى المراتب القيادية العليا في الحزب مرتهن بنفوذ والدها، أكثر من ارتهانه بقدراتها وإمكاناتها القيادية، وبالتالي، جدارتها السياسية والتنظيمية والفكرية.غير أن ترشيح مريم ، التي تعرف في أوساط الحزب بلقب "المنصورة" أيضاً، والتي نظر إليها البعض، في وقت سابق، باعتبارها "بي-نظير-بوتو السودان" سيصطدم بموقف الأنصار الأيديولوجي من تصدر المرأة للقيادة. غير أنه لا يبدو أن مريم قد اكتسبت مع الخبرات والجدارات القيادية التي تؤهلها لقيادة الحزب ديمقراطيا، أي برضا وقبول غالبية أعضائه وجماهيره. وهي عامل حاسم، يحدد أهليتها لرئاسة الحزب. وبالمقارنة، تبدو رباح المهدي، أختها، أكثر تأهيلاً سياسياً وفكرياً من مريم، غير أن "رباح" تفتقر – فيما يبدو- للطموح السياسي، الذي يميز مريم، ويدفع بها في سوح العمل السياسي، وحتى العسكري، إبان تجربة معارضة التجمع الوطني الديمقراطي لنظام الإنقاذ،

ومشاركة حزب الأمة في العمل العسكري المعارض بـ" جيش الأمة"، والذي كان تحت قيادة عبد الرحمن الصادق المهدي."

حول الموقف الأيديولوجي للأنصار من تصدر المرأة للقيادة، يجادل الإمام الصادق المهدي بالقول «في تاريخ السودان الشيخ أبودليق عمل ابنته عائشة خليفة .."

وهكذا نفهم أنّ الإمام يأمل أن يقبل الأنصار، في نهاية المطاف، برئاسة الدكتورة مريم للحزب خلفاً له، ولكن يبدو أنّ السيد الصادق لا يضع كل البيض في سلة واحدة كما يقال، فهناك اللواء عبد الرحمن الصادق ضمن الرؤساء المحتملين. على أننا لا نهمل الرأي السائد الذي يقول «صعب أن لم نقل مستحيل عودة عبد الرحمن دعك من أن يصبح رئيسا للحزب في الوقت الراهن على الأقل لأن مشاركته في نظام الإنقاذ غير مغتفرة عند جماهير الحزب، والسيد الصادق، رغم كل شيء، لا يمكن أن يجازف بإغضاب جماهيره.»

سألت، مرة أخرى، صديق مطلع على ما يدور داخل أروقة أسرة السيد الصادق المهدي:

- أيهما أقرب ليخلف والده على رئاسة الحزب، مريم أم عبد الرحمن؟

فردّ بحسم:

- لا مريم ولا عبد الرحمن .. الصديق الصادق المهدي، فهو، رغم غموضه، محبوب جدا وسط الأنصار وهو شخص اجتماعي ومصادم.

والآن كما ترى وتابعت عزيزي القارئ، ها هي كل الاحتمالات فيما يتعلق بمن سيخلف السيد الصادق المهدي في رئاسة حزب الأمة تصب في مجرى واحد ولن تخرج الرئاسة، ما لم تحدث مفاجأة، من داخل أسرة الإمام نفسه.

صراع المراغنة الجُدد

سباق مثير نحو زعامة الحزب و(الطريقة) ..

صراع المراغنة الجُدد

(١)

سباق مثير نحو زعامة الحزب و(الطريقة) ..

لقد جدّ جديدٌ تحت قبة السماء. لم يعتاد الرأي العام السوداني على انكشاف المسرح وانزياح الحُجَب عن صراع بين قادة البيت الميرغني، لأن الطريقة الختمية اعتادت حل نزاعاتها الداخلية وراء الكواليس بعيداً عن أعين المراقبين والفضوليين. كان ذلك في زمانٍ مضى وانصرم. الآن تغيرَ كل شيء بتغير الأكوان والسنن و»مَن ذا الذي يا عزَ لا يتغيرُ». شهدت السنوات الأخيرة إشهار علني لهذا النزاع ذو الطابع السياسي، في المقام الأول، ويتمحور ويتركز حول مقعد قيادة المكون السياسي للطريقة .. الحزب الاتحادي الديمقراطي(الأصل)، وقد زادت وتيرته بعد أن انفكت قبضة السيد محمد عثمان الميرغني، قليلاً، عن دفَة القيادة بحكم تقدمه في السن بالتزامن مع وجود قادة الجيل الجديد المتحفزين للقضاء على

بعضهم البعض في سبيل الإنفراد بقيادة الطريقة والحزب. سنجد أنّ المنازعة على قيادة الحزب ذات صلة وثيقة بموقع القيادة الدينية للطريقة الختمية، وسنلاحظ أنّ السباق المثير الذي جرت وتجري وقائعه هذه الأيام ينحصر بين أربعة من أبناء البيت الميرغني الكبير، وهم السادة جعفر والحسن أبناء مرشد الطريقة الحالي مولانا محمد عثمان الميرغني، والثالث هو إبراهيم الميرغني من ختمية مراغنة شمبات، والرابع هو تاج السر الميرغني ابن زعيم الختمية في الشرق السيد محمد سر الختم االميرغني.

إبراهيم الميرغني أول من أطلق سباق قادة الختمية الجدد ..

ربما كان السيد إبراهيم احمد الميرغني أول من كسر الصندوق الذي يحجب داخله المراغنة أبناؤهم عن عامة الشعب، وخرج إلى الشارع العام منذ أن كان طالباً بالقاهرة. بدأ الميرغني الصغير يتحسس خطواته داخل حقول الاتحاديين المتباينة الشجر والثمار، ولم يكن الحال الاتحادي والختمي معقداً ومتشظياً كما هو الآن، ففي نهاية التسعينات وبعدها، وهو الزمان الذي بدأ يظهر فيه إبراهيم الميرغني، كان الحزب الاتحادي الديمقراطي متحداً تحت قيادة مولانا محمد عثمان الميرغني قبل أن يبدأ رحلة التشظي الطويلة التي فجرها مؤتمر المرجعيات ٢٠٠٤م في القاهرة.

على غير المعتاد من أبناء البيت الميرغني الكبير، كان إبراهيم الميرغني يكتب في منشورات الاتحاديين بالقاهرة حيث يدرس الجامعة، ويغشى اجتماعاتهم ويكتب المقالات السياسية

في المواقع الالكترونية ويتعرض للنقد الحاد من قراء هذه المواقع. وحين يعود للسودان يغشى منتديات الاتحاديين في جامعة الخرطوم ويتعرض لما يتعرض له من نقد لسيرة الأسرة الميرغنية حيث يتخذ الطلاب الاتحاديون موقفاً ناقدا من وجود الطائفية في الحزب.

«مضى زمن طويل، ولكن أذكر أن الأشقاء في الطريقة الختمية غضبوا واستهجنوا تعرض السيد إبراهيم لهجوم مركز وقاسي من أشقاء الجامعة يتعلق بطريقة سيطرة المراغنة على مفاصل الحزب ولكنه، والحق يقال، أستبسل في الدفاع عن موقف المراغنة السياسي وعن وجود الطريقة الختمية في الحزب. الختمية ظنوا أنني تعمدت وضع السيد إبراهيم في موقف محرج ولكني كنت أريد لطلاب الجامعة الاتحاديين أن يستمعوا للصوت الختمي الجديد وأن ينتهوا إلى الطريقة الختمية أضحت تتوفر على انتلجنسيا صاعدة من داخل البيت الميرغني. وددتُ لو يتقدم السيد إبراهيم في العمل السياسي الحزبي ويتدرج مع أشقائه الطلاب لا عن طريق رافعة البيت الديني ولكن كل ذلك لم يحدث .. حاله حال كل أمنيات التسعينات التي قضيناها، بتركها.» نقلتُ هذه الفقرة من مفكرة قديمة من أيام الطلب في جامعة الخرطوم.

فيما بعد، برز إبراهيم الميرغني في المشهد السياسي، وظهر في القنوات الفضائية يناقش ويجادل. في البدء لم يكن ذلك بالأمر الاعتيادي فلا زال أمر المراغنة السياسيين في الذهن السياسي العام مرتبط بالغموض الذي يحيط بهم بعيداً عن الأضواء يعيشون داخل صندوق يخصهم. مع مرور الأيام برز

السيد الحسن محمد عثمان الميرغني وظهر في المجال العام، ثم لحق بهم ابن عمهم السيد تاج السر محمد سر الختم الميرغني وأخيراً ظهر السيد جعفر محمد عثمان الميرغني، وهكذا أكتمل مربع الختمية الجديد، إذ يشكل هؤلاء الأربعة المتنافسونَ رهانات الطريقة الختمية الجديدة بعد أن تقدم العمر بمرشد الطريقة السيد محمد عثمان الميرغني، وأصبح سؤال من سيخلفه مطروحاً بين المراقبين وبين الاتحاديين أنفسهم.

داخل المضمار الختمي الطويل، تجري عمليات فرز وسباق بين جعفر والحسن وإبراهيم وتاج السر على اختلاف قرب وبعد كل واحدٍ منهم من مقعد الخلافة السياسية والدينية للحزب والطريقة.

في الحلقة القادمة، وعلى أمل أن يثري هذا التدافع ساحتنا السياسية فقيرة الخيال، نركز الأضواء على حظوظ كل واحد من هؤلاء الأربعة، وسنرى إن كان ثمة سبيل لتسوية أو صيغة لتقاسم الميراث السياسي والديني أم أنه صراع صفري نتيجته رابحُ وخاسر.

صراع المراغنة الجُدد

(٢)

سباق مثير نحو مقعد القيادة ..

ذكرنا في الحلقة الأولى أنّ التنافس داخل مضمار البيت الميرغني على قيادة الطريقة الختمية وحزبها السياسي، الاتحادي الديمقراطي الأصل. ورأينا كيف إنحصرَ التنافس بين قادة الختمية الصاعدين، حيث تجري عمليات فرز وسباق بين جعفر الميرغني، الحسن الميرغني أبناء مرشد الطريقة و إبراهيم أحمد الميرغني ثم تاج السر محمد سر الختم الميرغني، مع الاحتفاظ بالمساحة اللازمة بين كلٍ من الأربعة، قُرباً أو بعداً من مقعد القيادة في المستقبل، فالمعطيات على الأرض تفرض ترتيباتها الخاصة .. أبناء مرشد الطريقة أولاً ثم الآخرين.

بصورة عامة، قبل أن نخوض في التفاصيل الدقيقة، نعرف أنّ السيد محمد عثمان الميرغني قرر المشاركة في نظام الإنقاذ في العام ٢٠١٢ م. ورغم رفض عدد كبير من جماهير الحزب وقادته لهذا القرار، ولكن مولانا الميرغني أصرّ على المشاركة ودفع بابنه جعفر الميرغني-لأول مرة- للقصر الجمهوري ليصبح مساعداً لرئيس الجمهورية، أما أبنه الثاني الحسن الميرغني والذي سبق جعفراً، بسنوات، داخل العمل الحزبي الاتحادي فقد قيل يومها أنه يرفض قرار المشاركة في نظام الإنقاذ.

لا تغري تجربة جعفر الميرغني كمساعد لرئيس الجمهورية بالتناول والتداول إذ لم يكن فيها شيئاً جديداً يُذكَر، ولم يقدم فيها السيد جعفر مجهودا أو انجازا ذو بال، ولكنها كانت إشارة مهمة من البيت الميرغني حول مسألة الخلافة. مفاد الإشارة، ساعتئذٍ، أنّ الميرغني الأب يقدم السيد جعفر للناس خليفة له في الجانب السياسي على الأقل. وفي ذات الأثناء كان الحسن يظهر في فعاليات الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل كقائد سياسي حزبي، وهكذا يمكن أن نفهم أن مولانا يريد لو يكرر تجربة السيد علي الميرغني-طيب الله ثراه- والذي كان حالفه التوفيق في تسوية طموحات نجليه المرحوم أحمد الميرغني ومولانا محمد عثمان الميرغني، إذ شغل السيد أحمد الميرغني منصباً سياسياً في حكومة مايو عضواً في الإتحاد الاشتراكي، ثم في التعددية الثالثة أصبح رئيساً لمجلس رأس الدولة(مجلس السيادة) ممثلا للحزب الاتحادي الديمقراطي، وتفرغ شقيقه الأكبر السيد محمد عثمان لشئون الحزب السياسية وشئون الطريقة الختمية الدينية. ولكن في حاضرنا اليوم، وكما يبدو جليّاً، فشلت هذه الصيغة في ضبط التوافق بين الشقيقين

الطامحين سياسيا(الحسن وجعفر) فأنفجر الصراع بينهما كما سنرى لاحقاً.

سارت الأمور داخل الحزب خلال الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤م بوجود جعفر في القصر الجمهوري مساعدا للبشير والحسن مسئولاً حزبياً بمسمى مسئول الشئون التنظيمية. ثم جاء العام ٢٠١٥م وفيه كانت الانتخابات العامة حيث رفضت قيادات حزبية خوضها وأصر الحسن الميرغني على قرار خوض الحزب للانتخابات.

تفجرت الأوضاع الداخلية للحزب الاتحادي الأصل على ضوء خلاف عاصف حول المشاركة في انتخابات ٢٠١٥ م بين الحسن الميرغني وبعض قادة الحزب. حسم الحسن الخلاف بشكل حاد وأعلن فصل جماعي لكل المختلفين معه وأبرزهم قيادات حزبية شهيرة عرفت بموالاتها لوالده الميرغني الكبير ومنهم علي السيد المحامي، طه علي البشير، البخاري الجعلي، وعلي نايل وآخرين بلغ عددهم ١٧ قياديا. لم يشفع لهؤلاء القادة ولاؤهم للميرغني الأب ودفاعهم الشرس عن خيارات الأسرة الميرغنية في مواجهة قادة الاتحاديين مثل الراحلين محمد الأزهري وسيد أحمد الحسين وغيرهم ممن اختلفوا مع السيد محمد عثمان في غير ما محطة اتحاديّة حين كان الحزب موحداً.

الملاحظ أنّ السيد جعفر الميرغني لم يتدخل مطلقاً، لا بخير ولا بشر، في تلك الخلافات التي وجدت صدى إعلامي كبير خاصة بعد وصف الحسن للقيادات المفصولة بوصف «الدواعش». وهو وصف قاس دفع أحد المفصولين للرد

عليه بالقول: «سنسمو على ما أصابنا من مراهقي السياسة ومتعثري المصارف والبنوك من رشاش»_سنعود لتفكيك هذه العبارة الملغمة فيما بعد.

الأسلوب الحاد الذي تعامل به الحسن الميرغني مع مخالفيه داخل الحزب كشف عن شخصية حادة ومندفعة نحو حسم الخلافات بالقوة التنظيمية ففقد كثيرا من التعاطف خاصة وسط شباب الحزب الذين كان بعضهم ينظر إليه كسيد محدث وسياسي شاب مجدد يقبل الرأي الآخر ويمكن أن يحدث فرقا في الحزب العجوز ولكنه سرعان ما تحول إلى ديكتاتور تحت التدريب. يومها صرح القيادي الاتحادي المرحوم الشيخ حسن أبو سبيب قائلاً: «أعترف بأننا ساهمنا في تحويل الميرغني إلى ديكتاتور.»

تلك العاصفة لم تنتهي بسلام، فقد خرج ال١٧ قيادي وكونوا ما عرف بمجموعة «الأسكلا» التي نشطت خارج الحزب زماناً ثم انتهت إلى انضمام أبرز قياداتها إلى الحزب الاتحادي-العهد الثاني وهو الجناح المنشق من الحزب الأصل بعد قرار المشاركة في ٢٠١٢م.

والآن، ربما تظن عزيزي القارئ أنّ حظوظ السيد الحسن الميرغني في خلافة والده في قيادة الحزب قد تناقصت كثيراُ وأنّ حظه قد نفد.

لا الأمر لم ينته بعد ..

هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار.

صراع المراغنة الجُدد

(٣)

سباق مثير نحو مقعد القيادة ..

رأينا في الحلقة الثانية من هذه السلسة كيف بدد السيدان جعفر الميرغني والحسن الميرغني الفرصة الأولى التي هيأها لهما والدهما مولانا محمد عثمان الميرغني وفشلا في إثبات جدارتهما. الأول كرجل دولة في القصر الجمهوري مساعداً لرئيس الجمهورية، والثاني كسياسي مسئولاً تنظيمياً عن الحزب. وهكذا يبدو الحسن وجعفر مثلهما مثل أي سياسي سوداني مدمن على إضاعة الفرص. هنا ينكشف الحجب، فبصرك اليوم حديد.

لم يترك جعفر الميرغني أثراً في الدولة وترك الحسن أثرا داميا

في الحزب الذي ألت إليه مقاليده فأشعل الصراع بين قيادات الحزب وفصل عددا منهم فذهبوا إلى التيارات الاتحادية الأخرى التي كانت تراقب بشماتة ما يحدث داخل أروقة الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بقيادة مولانا محمد عثمان الميرغني.

ولكن، كما ذكرت في الحلقة السابقة، لن تكون هذه نهاية المستقبل السياسي للسيدين الصغيرين، فكلنا يعلم بأن النجاح والفشل ليست هي العوامل الأساسية التي تقرر مستقبل الكائن السياسي في السودان، وخاصة في الحزبين التقليديين، حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي. هناك مؤثرات أخرى وعوامل أخرى تلعب الدور الأكبر في تقديم شخص ما للقيادة وليس الكفاءة ولا مهارات القيادة كما هو الحال في باقي دول العالم.

بالعودة لموضوع هذه السلسلة، وهو سباق القيادة بين قادة الختمية الجدد الأربعة وهم السادة جعفر الميرغني والحسن الميرغني وإبراهيم احمد الميرغني وتاج السر محمد سر الختم الميرغني سنجد أن المعايير الطبيعية المتعارف عليها ليست حكما أساسيا في تحديد من سيكون القائد القادم للختمية وللحزب الاتحادي الديمقراطي في شقه الطائفي.

ما المعايير إذن التي يجب أن نضع لها اعتبارا عند الحديث عمن سيكون القائد الجديد للختمية؟

توجهت بالسؤال لباحث متخصص في شئون الأحزاب والجماعات السياسية السودانية فتكرم مشكوراً بالإفادات

أدناه، مفضلاً عدم الإشارة لأسمه:

[ظلت قيادة الختمية باستمرار في بيت السيد على الميرغني لأسباب تتعلق بموقع هذا البيت الذي لديه رمزية وتحالفات ومصاهرات مع قبائل السودان الشمالي والوسط وهو أمر له علاقة بنشأة الطريقة الختمية والمصاهرات مع قبائل الشايقية، الرباطاب، العبدلاب، والجعليين .. يعنى حتى الرئيس الحالي لمجلس السيادة السيد عبد الفتاح البرهان ينتمى بجهة جدته للسيد الحسن الميرغني الكبير، بمعنى أنّ له علاقة بالبيت الميرغني.]

[التنافس بين جعفر والحسن مفهوم على قيادة الحزب والطريقة ويقال أنّ الميرغني الأب قدم جعفر لقيادة الطريقة وبالتالي قيادة الحزب وهو أمر يفهم من أعراف وإشارات يرى المؤمنين بالطريقة الختمية أو السالكين فيها بأنها إشارة (للتخليف) ..]

[بالنسبة لإبراهيم الميرغني وتاج السر الميرغني، ففي البيت الميرغني هنالك (هامش مراغنة) أي بيوت مرغنية لكن منزوعة الصلاحية السياسية وكان في القديم صراع بين جد إبراهيم الميرغني والسيد على الميرغني (راجع كتاب أبو سليم عن مدينة الخرطوم) وتحزم الخلفاء من الشايقية والجعليين وغيرهم من المنتمين للوسط والشمال للوقوف خلف ابنهم السيد على ضد السيد الشمباتي الذي والدته تنتمى لقبيلة متداخلة بين ارتريا والسودان. عليه لا أمل لإبراهيم الميرغني أو أي ميرغني أخر لان يصبح هو وريث السيد محمد عثمان.]

[الأمر معقد ولديه صلة بحيثيات عرقية وثقافية واجتماعية نصبت بيت السيد على وكأنه بيت (ملك) رمزي لأهل الشمال والوسط، حاولت أن أجيبك بصورة شاملة، القصة ما سياسة فقط .. القصة عندها علاقة بتحالف بين الجعليين والشايقية والرباطاب والعبدلاب والهواوير والجموعية والشكرية والبوادرة ومكونات كثيرة على انو البيت الميرغني هو واجهتهم السياسية أي بيت الملك الشمالي في مواجهة بيت ملك أخر للأنصار يشمل قبائل في كردفان ودارفور وبعض قبائل الوسط .. هذه هي القصة كم أراها.] انتهت إفادات الباحث. وكما ترى، فقد أغلق الباب تماماً أمام إبراهيم الميرغني وتاج السر الميرغني. وجهة نظر معقولة ولكنها ليست كل القصة هناك جوانب أخرى ربما ستقلب الطاولة تماماً على هذه المعادلة القديمة. هناك متغيرات جديدة دخلت على المشهد الختمي العام وعملت بشكل حاد وقاطع على تعرية الأعراف والمعادلات القديمة للطريقة الختمية ولكل الجماعات السياسية السودانية.

متاهة الاتحاديين

أحجار على رقعة الشطرنج ..

متاهة الاتحاديين

(١)

أحجار على رقعة الشطرنج ..

هكذا ستبدو الصورة للقارئ الكريم، قيادات الاتحاديون، وهم يتناثرونَ على الرقعة الاتحادية. ستجد داخل هذا الحقل الغميس-الحزب الاتحادي الديمقراطي- أحجاراً على رقعة شطرنج. منهم الوزير، وفيهم الرخ وبينهم الجنود .. البيادق. ولكن ما أن تتوغل داخل متاهة الاتحاديين حتى تجد نفسك في متاهة لا قرار لها. وعلى قارئ (حكايات) أن يحضر "ثيرمس" الشاي والقهوة والمناديل أيضا إن كان سيرافقنا في هذه المغامرة المثيرة.

مرّ حينُ من الدهر على الاتحاديين وقد قنع اغلبهم من إصلاح حال الحزب ممزق الأشلاء، ثم اندلعت ثورة ديسمبر وفرضت على كل القوى السياسية حدا معقولاً من الانسجام

بين قياداتها المتنافرة ومن ضمن هذه القوى السياسية الاتحاديين بطبيعة الحال. نشأ «التجمع الاتحادي المعارض" في هذه الظروف، وهو تحالف عريض ضم تحت مظلته كل التيارات والأحزاب الاتحادية المعارضة لنظام الإنقاذ. خاض الاتحاديون غمار الثورة تحت راية هذا الجسم وأظهروا بسالة وقدرات تكتيكية أثناء اندلاع الثورة أدهشت المراقبين.

يمكن تصنيف القوى الاتحادية في الساحة السياسية إلى ثلاثة أحزاب/مكونات رئيسية لحظة اندلاع الثورة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩م. هذه المجموعات الثلاثة هي:الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بقيادة مولانا محمد عثمان الميرغني وأبنائه الحسن وجعفر الميرغني وهذا الحزب يصنف مشاركاً في نظام الإنقاذ، ثم الحزب الاتحادي المسجّل بقيادة احمد بلال والسماني الوسيلة وهذا حزبُ ظل مع الإنقاذ منذ بداياتها وحتى سقوطها وعلى مقربة منه تقف مجموعة بقيادة صديق الهندي ومجموعة أخرى بقيادة اشراقة محمود. هاتان المجموعتان لا تشاركان في سلطة الإنقاذ ولكن صلتهم بالحزب المسجل لم تنقطع بشكل كامل.

أما ثالث المكونات الاتحادية فهو التجمع الاتحادي المعارض ويضم في داخله كل التيارات الاتحادية التي لم تشارك الإنقاذ سلطتها وظلت في موقع المعارضة حتى في وجود مشاركة الحزب الاتحادي المسجل في العام ١٩٩٨م، ومشاركة الحزب الاتحادي الأصل في العام ٢٠١٢م. هذه التيارات المعارضة تمسكت بالموقف المناوئ للإنقاذ ولكن سلامة موقفها السياسي المشترك لم يتطور إلى موقف تنظيمي موحّد يجمعها تحت مظلة واحدة

حتى اندلعت الاحتجاجات في مدن السودان، وبدت نذر الثورة فألزمتها تلك التطورات بالعمل تحت مظلة واحدة فتشكل التجمع الاتحادي على هذا الأساس. ولكن لأن هذا التصنيف الثلاثي للأحزاب/المجموعات الاتحادية الكبرى لن يصمد طويلاً، سيحتاج القارئ لمعرفة مكونات التجمع الاتحادي الرئيسية كي يفهم لاحقاً لماذا أنقسم التجمع الاتحادي إلى جسمين هي التجمع الاتحادي بقيادة بابكر فيصل والتجمع الاتحادي الآخر، ففي مؤتمر صحفي بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٩م أعلن تياران من التيارات المؤسسة للتجمع الاتحادي فرز نفسهما والعمل بمعزل عن بقية مكونات التجمع الأخرى، وتمسك المؤتمرين بالعمل باسم التجمع الاتحادي لأسباب سنعود لسردها لاحقاً. بعدها بأربعة أشهر، أي بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م، أعلنت بقية التيارات، التي تم إقصاؤها كما تقول، عن تمسكها بالتجمع الاتحادي لأسباب سنعود إلى سردها أيضاً. وهكذا أطل العام الجديد على الاتحاديين وقد أصبحوا أربعة مكونات رئيسية: اثنان تجمع اتحادي، واثنان اتحادي ديمقراطي احدهما أصل والثاني مسجل.

نعود لمكونات التجمع الاتحادي الرئيسية حسب وثيقة اتفاق سياسي وقّع عليها رؤساء الأحزاب التي تشكل هذا الحلف، بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٨م، وهي الحزب الاتحادي الأصل– العهد الثاني، وقع عنه مولانا احمد طيب زين العابدين، الحزب الاتحادي الموحد، وقع عنه محمد عصمت يحيي، الحزب الوطني الاتحادي،وقع عنه يوسف محمد زين، والحزب الوطني الاتحادي الموحد، وقع عنه عصام عبد الماجد أبو حسبو. بالإضافة لتيارات أخرى صغيرة ومجموعة من الشباب

تمثل ما يعرف بالرصيف وهم الاتحاديون الذين لا ينضوون تحت أي من هذه الأحزاب.

لا أحد ينكر مساهمة الاتحاديين الحاسمة في مجريات ثورة ديسمبر حتى سقوط نظام الجنرال البشير في ١١ ابريل ٢٠١٩م، ولكن السؤال الذي أصبح يدور في ألسنة المراقبين، دار عن سر هذا المظهر الضعيف الذي ظهر به الاتحاديون في مرحلة ما بعد الثورة في إطار وجودهم كتجمع اتحادي أو كممثلين داخل تحالف قوى الحرية والتغيير. في حين كان تأثير حزب الأمة والمؤتمر السوداني والحزب الشيوعي واضحاً وفاعلاً في المشهد السياسي بعد نجاح الثورة، وكان ولا يزال تأثير هذه الأحزاب على القرار داخل تحالف الحرية والتغيير أو على مستوى نشاطها كأحزاب منفردة، كان غياب الاتحاديين عن التمثيل في غرف التفاوض وفي منصات الحرية والتغيير وفي التداول اليومي للقضايا المطروحة على الساحة السياسية مثيراً للقلق حتى بدأ بعض الكتاب والمدونين يكتبون عن غياب الاتحاديين المحيّر.

ترى ما الذي أقعد الاتحاديين عن لعب دورهم المرتجى بعد نجاح الثورة؟ للإجابة على هذا السؤال، دعنا نلقي الضوء مرة أخرى على التجمع الاتحادي الذي مثّل الاتحاديين في الثورة وفي تحالف الحرية والتغيير، لنسير معاً في متاهة الاتحاديين المعقدة والمتشابكة.

متاهة الاتحاديين

(٣)

اختطاف التجمع الاتحادي.. قائمة المتهمين

نادراً ما يميل الأشقاء للكتابة فغالب أمرهم شفاهةً، ولكن عالم الوسائط والميديا الحديثة شجعتهم على الكتابة وغالب كتاباتهم شهادات شخصية على الوقائع التي كانوا جزءا منها أو شهدوا عليها.

كان المؤتمر الصحفي (٧ أغسطس ٢٠١٩) محطة فارقة في مسيرة التجمع الاتحادي وقد أمتد صداه في كل الوسط الاتحادي، وكما ذكرتُ سابقاً يندر أن تحصل على كتابات من أطراف النزاع وأغلب من تحدثوا إلينا عن تلك الأيام تحدثوا شفاهة ولكن الوسائط حملت إلينا عدد من المكتوبات من شهود على تلك الوقائع. منها على سبيل المثال رسالة هامة

من الاتحادي دكتور علي إبراهيم والذي نعلم عنه أنه كان ناشطاً في تأسيس وعمل التجمع الاتحادي منذ تأسيسه وتلك الرسالة تكشف عن معلومات من موقع محايد إذ أنّ دكتور علي إبراهيم لا ينتمي إلى أي من طرفي النزاع داخل التجمع الاتحادي ولذلك رأينا أهمية تلخيص الرسالة كي يطالع القارئ الكريم فصل آخر من فصول رواية الاتحاديين.

لعنة ورشة أم دوم ..

تاريخ كتابة رسالة دكتور علي إبراهيم غير موضح، ولكن يمكن تخمين أنها صدرت بعد مؤتمر ٧ أغسطس مباشرة. يقول إبراهيم في مقدمة رسالته أنه كتبها ليرد على الزيف والكذب المفضوح من قبل بعض «الأشقاء» ، والأشقاء هو اللقب الذي يخاطب به الاتحاديون بعضهم البعض، فيما يتعلق بمسيرة التجمع الاتحادي ثم يدخل بنا مباشرة إلى المتاهة .. الوقائع التي يقول أنه كان جزءاً منها، فإلى الوقائع حسب شهادة الدكتور علي إبراهيم بتصرف غير مخل: "يناير ٢٠١٨ بعيد اعتقال الأشقاء د. عبده و عصام أبوحسبو و د. سامر الطيب، حيث تم لقاء لقيادة الحزب الوطني الاتحادي الموحد في دار الزعيم الأزهري لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية في البلاد. تحدثت فيه عن عن الضرورة الملحة في جمع الأحزاب الاتحادية المعارضة في جسم واحد لمواجهة التحديات الوطنية الماثلة حتى يتسنى لحزب الحركة الوطنية في يقوم بدوره التاريخي كقائد و رائد للعمل الوطني. استجاب جميع الحضور لهذا الاتجاه. وتمت دعوة كل الأحزاب الاتحادية المعارضة لاجتماع في بيت

الزعيم بعد يومين فقط، وكان الحاضرون هم الأشقاء : الأستاذ عبد الوهاب خوجلى، د. محمد محجوب، أزهري على، أزهري حاج مضوي، م. صلاح عبد الله، عز العرب حمد النيل، محمد الهادي، مهند موسى بالإضافة إلى شقيقين لا أستحضر أسمائهما في هذه اللحظة وشخصي الضعيف. وقد قمتُ بإدارة هذا الاجتماع. و بعد نقاش تم الاتفاق على تكوين التجمع الإتحادى المعارض من كل الفصائل الاتحادية المعارضة السبعة، وفيما بعد استيعاب اللامنتمين كمكوّن ثامن.

و كان الاتفاق، أن يكون التجمع الإتحادى في البداية جسم تنسيقي على أن يتطور إلى وحدة كاملة في المستقبل القريب.

"فى نوفمبر من نفس العام، طُلِبَ منى حضور ورشة في مدينة «أم دوم"(ورشة تنظيمية ناقشت مستقبل التجمع الاتحادي) وقبلت الدعوة دون تكون لدى سابق معرفة بخلفية الورشة. شاركت فيها وكنتُ أحد رؤساء اللجان الأربع التي ناقشت مسودة الورشة. ولكني فوجئتُ بغياب ممثلي الحزب الوطني الاتحادي الموحد و الاتحادي الموحد والوطني الاتحادي عن الورشة. (الأحزاب الثلاثة مكونة للتجمع الاتحادي وسنرى في النهاية أنها نفسها الأحزاب التي تم إقصاؤها من التجمع الاتحادي فيما بعد_المحرر)

"في اليوم التالي لانعقاد الورشة، علمت أنّ هناك تجاوزات تنظيمية و إجرائية صاحبت انعقادها وهذه التجاوزات هي

السبب الرئيسي في عدم مشاركة ممثلي الأحزاب الاتحادية الثلاثة و لم يكن السبب هو رفضهم للورشة من حيث الشكل و المبدأ. كانت ورشة "أم دوم" عمل تنظيمي متقدم من حيث الفكرة والتنظيم والمخرجات، شكلت خارطة طريق واضحة المعالم لا لبس فيها و لا تحتمل أو تقبل التأويل. وقد أكدت توصياتها على أن التجمع الاتحادي المعارض وبمكوناته الثمانية يظل كما هو. يقود العمل السياسي لحين انعقاد المؤتمر العام للحزب والذي حدد له سقف زمني لا يتجاوز ٨ أشهر. وأن تتكون لجنة من ٥٠ إلى ٨٠ عضوا مهمتها تنظيم القاعدة الاتحادية من القاعدة للقمة وصولا إلى المؤتمر العام والذي ينتظر أن يفرز قيادات حقيقية تقود العمل السياسي المستقبلي للحزب."

"في 26 نوفمبر طلبَ منى الاتصال بقادة الأحزاب الثلاثة التي غاب ممثلوها عن ورشة «أم دوم» لإقناعها بالقبول بتوصيات وقرارات الورشة. قمت بلقاء السيدة الفاضلة جلاء الأزهري والشقيق محمد الهادي وكان موقفهما إيجابيا. اتصلت بالأستاذ يوسف محمد زين وكانت له بعض التحفظات وأعتقد بأنني أفلحت في إزالتها ووعدني خيرا، ثم كتبت رسالة خطية للأستاذ محمد عصمت - لطبيعة عمله - وردّ عليّ برسالة مختصرة و لا أستطيع أن أجزم بطبيعة موقفه من الورشة.»

"المعلومات التي توفرت لديّ بعد ذلك،أنَّ مكونات التجمع الاتحادي انخرطت في اجتماعات لمناقشة ومعالجة الآثار السلبية و الخلافات التي شبّت بعد ورشة "أم دوم" و كان من المقرر عقد اجتماع يوم ٢٥ ديسمبر ولكنه لم يتم بسبب

انفجار الثورة في 19 ديسمبر 2018 م."

"أثناء فترة الحراك الثوري، أتصل بي الأشقاء د. سامر الطيب، هيثم عبد الله، وكانا على تواصل مع حسن علي قسم السيد والثلاثاء أعضاء في سكرتارية التجمع الاتحادي ويمثلون الأحزاب الثلاثة التي لم تشارك في ورشة «أم دوم» واشتكوا لي من أنهم مغيبون تماما عن المشاركة في أعمال السكرتارية بالعمد و الترصد وطلبوا منى التدخل لمعالجة هذا الأمر وتفعيل نشاطهم في السكرتارية. و قمت بمحاولات عديدة داخل وخارج السودان و لكنى فشلت لأن الطرف الآخر كان مصرا على الإقصاء من غير أي سند تنظيمي أو مبرر مقنع."

"ثم جاء القرار الكارثة المتمثل في فصل الأحزاب الثلاثة من التجمع الاتحادي دون أن تكون للجهة التي اتخذت القرار الحق القانوني أو المرجعية التنظيمية أو أي مسوغ لفعل هذا الإجراء الخطير. حينها كتبت رسالة مسببة وبحيثيات جلية إلى السكرتارية مطالبا بتصحيح هذا القرار و إلا سيكون لي موقفا حياله. وكان الرد هو التجاهل التام. أرجات اتخاذ موقفي مراعاة للوضع الخاص للأشقاء في المعتقلات حتى لا أقوم بفعل يكون له تأثير سلبي على معنوياتهم وثم مراعاة لظروف الحراك الثوري الذي كان في قمته."

اختطاف التجمع الاتحادي.. قائمة المتهمين

"أستمر الأشقاء في سكرتارية التجمع الاتحادي المعارض في اتخاذ القرارات خارج الأطر التنظيمية، وخرق كل المبادئ المتفق عليها

باسم التجمع الاتحادي كاختيار أعضاء التجمع في هياكل قوى الحرية و التغيير دون التشاور مع الفصائل الاتحادية الأخرى وقد غلب الاختيار من فصيل واحد، وكان ذلك إقصاء واضح لبقية الفصائل، باسم سكرتارية التجمع الاتحادي، علما بأن السكرتارية كانت غير فاعلة ولم تكن تعقد اجتماعات لمناقشة هذه الأمور، بل كانت كل القرارات المهمة والخطيرة تدار وتقرر بواسطة أفراد عقدوا العزم على تغييب بقية أعضاء السكرتارية واختطاف التجمع ووضع الجميع أمام الأمر الواقع"

"في هذه الأجواء، أرسلت الأحزاب الثلاثة رسالة شديدة اللهجة تطالب بمعالجة أوضاع سكرتارية التجمع، وطالبت بحقها في التجمع كونها جزء أصيل منه. على أثر ذلك، جرت اتصالات خارج و داخل السودان لوقف هذا التطور السلبي والذي كان سيؤدي بالضرورة إلى نسف التجمع الاتحادي في تلك المرحلة الحرجة."

"تكونت لجنة من الأشقاء هم مولانا تاج السر الميرغني، المهندس هشام المفتى، الشيخ أحمد الطيب زين العابدين، المهندس عبد المنعم العوض، بالإضافة شخصي و كان هدف اللجنة ترتيب أوضاع التجمع وتفعيل دور الأحزاب الثلاثة التي تم فصلها من جهة غير معروفة ببيان تنكر وتنصل منه الجميع عند التحقيق في معرفة هوية الجهة التي أصدرته. سعت هذه اللجنة لتحقيق الهدف المنشود و كلفت مولانا تاج السر الميرغني بالتواصل مع السكرتارية ولم تجد اللجنة أذنا صاغية وكان رد المجموعة التي تسيطر على التجمع الاتحادي التجاهل التام لهذه المساعي."

(مصدر خاص كشف لي أنّ هذه المجموعة المسيطرة كانت تتشكل من عز العرب حمد النيل، علي مطر، بابكر فيصل، صلاح عبد الله، احمد النزير، مجاهد مصطفى، إبراهيم الصافي، دكتور عبد الرحيم عبد الله، أزهري علي، احمد كرموش، أيمن خالد، وقريب الله محمد الحسن_المحرر)

"كانت ثالثة الأثافي، ما صدر أخيرا من هذه المجموعة الخفية التي لا يعرف أحد من هم و بأي صفة يتحركون وعلى أي مرجعية يستندون ومن الذي أعطاهم حق أخذ التجمع رهينة لديهم يفعلون به وباسمه الأفاعيل، هو ما صدر مؤخرا من نظام أساسي للتجمع و إعلان هيكلة تشمل هيئة قيادية شرفية ومكتب سياسي وتنفيذي وخلافه من الهيئات و سكنت أكثر من ٢٠٠ شقيق و شقيقة و لا أحد يعلم على أي مرجعية أو أساس تم اختيارهم و من الذي أختارهم(يعني بهذا ما صدر من المؤتمر الصحفي الذي عقد في 7 أغسطس وأعلن اختيار بابكر فيصل رئيساً لهذه المجموعة_المحرر).

"الغريب في الأمر هو، كيف تقوم بفصل أحزاب أصيلة في التجمع لأنها لم تحضر الورشة وأنت تنقلب بالكامل على مخرجاتها و تلتف عليها بهيكلة هلامية مفضوحة الهدف و النية تهدف إلى الترضيات و تكريس السيطرة والإمساك بمفاصل العمل التنظيمي والتنفيذي وتقوم بسرقة واختطاف التجمع الاتحادي المعارض بليل." _ انتهى

لا بد أن أنفاس القارئ قد تقطعت من سيل هذه الحقائق التي وردت في شهادة الدكتور علي إبراهيم، لذلك نتوقف هنا، لنواصل فيما بعد رحلتنا داخل متاهة الاتحاديين.

متاهة الاتحاديين

(٣)

أحجار على رقعة الشطرنج
التجمع الاتحادي .. حادث اختطاف معلن

"انفراد مجموعة محدودة داخل التجمع الاتحادي بالقرار، دفع المجموعات الأخرى للابتعاد مما أدى إلى تَقَزُم التجمع وأصبح طارداً لمعظم الكوادر الاتحادية وكانت النتائج العاجلة، بالضرورة، ضعف وارتباك موقف الاتحاديين داخل تحالف الحرية والتغيير وغياب شبه تام عن مجريات تشكيل المرحلة الانتقالية."

بلغني أيها القارئ السعيد، أنّ التجمع الاتحادي الذي خاض به الأشقاء غمار الثورة وهِنَ وضعفَ أثره في مرحلة ما بعد ١١ أبريل، وهذا زعمُ أشار إليه عدد من كتاب الرأي صراحة أو ضمناً. أضاع التجمع فرصة تاريخية لعودة قوية لحزب الحركة

الوطنية الكبير الذي أنهكت مفاصله سنوات الإنقاذ الطويلة. كانت تلك سانحة لا تُعَوَض أضاعها الاتحاديون بسهولة. لقد أبرزت الثورة قيادات اتحادية مشهود لها بالوطنية وسطع نجمهم وسط الجماهير. كان يمكن لهؤلاء القادة حل معضلة «القيادة داخل الحزب الاتحادي» وهذه أزمة تعتبر، بحسب عادل إبراهيم حمد، حجر أساس فيما يعانيه الحزب الاتحادي من انشقاقات وفشل، فمنذ رحيل الشريف حسين الهندي، مطلع الثمانينات، عانى الحزب من غياب القادة الكبار الذين تُجمع عليهم جماهير الاتحاديين. كان يمكن لنجوم الاتحاديين الجدد أن يحلُّوا هذا المشكل التاريخي لو وضعوا أيديهم معا لاستعادة الحزب الغائب، ولكنهم لم يكونوا -أو لم يكن بعضهم- واعياً بدوره المنتَظر منه أصلاً دعَك من أنْ يصبح جزءاً من الحل. تصور لو استمر قادة الفصائل الاتحادية وأستمروا في الإطار التنظيمي الواحد مثلاً وتقبلوا بعضهم لقيادة التجمع الاتحادي، مؤكد سيكون لديهم فرصة نجاح كبيرة وقبول واسع من جماهير الثورة باعتبارهم ثواراً أصيلين ساهموا في إنجاز التغيير.

على العكس من ذلك، أثبت الأربعة وبقية الكوادر التي تحيط بهم، أن التعويل عليهم محض خيال متفائل. فما إن لاحت ثمار الثورة ووزاراتها ومناصبها حتى أوعز لهم شيطان الـ(Cheating)، وهو شيطان شقيق ورفيع، أوعز لجزء منهم بعزل وإقصاء الجزء الآخر للإنفراد بالقرار وللإنفراد بتعيينات الفترة الانتقالية. سالَ اللعاب فضاعت الفرصة التاريخية سدى، وعادت قوافل الاتحاديين المشتتة للسير قدماً في زقاق التاريخ بلا ضوء في نهاية النفق.

أنفجر النزاع بين طرفي التجمع الاتحادي، التجمع الذي يقود مكتبه التنفيذي بابكر فيصل، والتجمع الآخر الذي يتشكل من الأحزاب-التي تقول- أنها هي المؤسسة للتجمع الاتحادي، في يوم ٧ أغسطس ٢٠١٩ م وهو اليوم الذي عقد فيه بابكر فيصل مؤتمرا صحفياً في مقر التجمع الاتحادي بالخرطوم-٢ وأعلن فيه من طرف واحد فك الارتباط ببقية مكونات التجمع الأخرى متمسكاً براية التجمع الاتحادي.

دعنا نتبع فضولنا لنحاول معرفة ماذا كان يجري خلف كواليس الاتحاديين قبل هذا اليوم. لقد كان معروفاً أن هناك تصدع داخل التجمع الاتحادي بسبب إنفراد مجموعة محدودة بالقرار وبالتمثيل داخل قوى الحرية والتغيير باسم التجمع. كان هناك عدد من المبادرات يقودها اتحاديون لرأب الصدع داخل التجمع ومن ضمنها مبادرة أطلق عليها مبادرة «الورقة البيضاء» وسُميت بذلك لأن احد قادة التيارات، ولعله محمد عصمت، وقع على ورقة بيضاء وسلمها للوسطاء كناية عن رغبته للوصول لحل للنزاع بلا أي قيدٍ أو شرط. تواصل القائمين على مبادرة الورقة البيضاء مع كل الأطراف لإقناعها بالعودة للعمل سويا داخل التجمع الاتحادي بعد فترة من الانقطاع. انطلقت اجتماعات رأب الصدع لعدة أسابيع كان تصدر خلالها تطمينات للوسط الاتحادي بقرب انفراج الأزمة داخل التجمع بالوصول لاتفاق بين كل أطراف التجمع. ثم تسرب أنّ هناك اجتماع حاسم سيعقد في منزل القيادي الاتحادي محمد محجوب يوم 5 أغسطس 2019م بحي الشجرة بالخرطوم، وسيحضر الاجتماع كل رؤساء وممثلي الأحزاب المكونة للتجمع الاتحادي. وسيتم تنوير الرأي العام

الاتحادي بالاتفاق على مبادئ العمل المشترك داخل التجمع الاتحادي.

توجهت الأنظار لذلك الاجتماع الحاسم ولكنه لم يعقد أبداً. قبل انعقاده بيوم تقدم كل من أيمن خالد وآخرين (ممثلي المجموعة المنفردة بقرارات التجمع) بطلب لسكرتارية مبادرة «الورقة البيضاء» لتأجيل الاجتماع بمبرر أنّ مجموعتهم تحتاج لمزيد من التشاور، حمل الدكتور محمد محجوب الطلب ألشفاهي وأبلغ به قادة الأحزاب الأخرى وتم تأجيل الاجتماع المرتقب.

بعد يومين من تأجيل اجتماع الاتفاق النهائي، أي يوم ٧ أغسطس ٢٠١٩م، تفاجأ الوسط الاتحادي بمؤتمر صحفي تحدث فيه بابكر فيصل وأيمن خالد وأعلنا فيه تجمعاً اتحادياً جديداً يتشكل من تيارين هما تيار العهد الثاني الذي يقوده عملياً محمد الفكي سليمان وتيار الحركة الحركة الاتحادية بقيادة قريب الله محمد الحسن، وتم رسميا عزل بقية الأحزاب الاتحادية الثلاثة التي كانت تنتظر انعقاد الاجتماع المؤجّل.

وبعد ..

هل كان انشقاق التجمع الاتحادي هو السبب الوحيد لضعف الموقف الاتحادي العام داخل الحرية والتغيير؟ لا، إذ كان ممكناً معالجة أمر الانشقاق بمعالجة التداعيات(Damage control) وبالتعامل مع الانشقاق كوضع طبيعي، أن تعمل التيارات الاتحادية معا داخل الحرية والتغيير وقد أصبحت أربعة تيارات بعد أن كانت مكون واحد هو التجمع الاتحادي،

مثلما توجد أربعة أحزاب بعث اشتراكي، مثلاً، داخل تحالف قوى الحرية والتغيير. حدث العكس تماماً، أطلق التجمع الجديد حملة عداء شرسة ضد الاتحاديين الآخرين داخل الحرية والتغيير أضعفت موقفهم وأضعفت موقف التجمع الجديد نفسه فيما بعد إذ انفردت به قوى سياسية أخرى وتلاعبت به حتى أضطر لإشراك الرأي العام في مظلمته ببيانه الأخير الذي ذكر أنّ (هناك جهات) تتآمر ضده وضد أهداف الثورة من إطراف في الحرية والتغيير. شرب التجمع من ذات كأس الـ(Cheating) .. كأس الخداع الذي سقى به الاتحاديين الآخرين يوم 7 أغسطس الماضي.

متاهة الاتحاديين

(٤)

أحجار على رقعة الشطرنج ..

الشُّجيرَاتْ الِتي سَمَدَهَا الأشِقَاءُ بالصَبَرْ..

سبق وذكرنا هنا، تشكّل التجمع الاتحادي من أربعة أحزاب اتحادية كبيرة وعدد آخر من التيارات الصغيرة. الأحزاب الأربعة هي الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل-العهد الثاني، وهذا الحزب أنشق من الحزب الأصل بقيادة الميرغني بعد قرار الأخير المشاركة مع النظام في العام 2012م ويتشكل العهد الثاني من قيادات شبابية وطلابية وإن كان يرأس مكتبه السياسي المرحوم علي محمود حسنين، ويشاركه القيادة كل من مولانا احمد طيب زين العابدين، وتاج السر الميرغني وهو أبن القطب الختمي في شرق السودان محمد تاج السر الميرغني. هذا التيارات عُرف بقيادات شابة نشطة ومعروفة

وسط الاتحاديين وخارج دائرتهم مثل محمد الفكي سليمان، جعفر حسن، صلاح عبد الله، احمد كرموش وغيرهم. أغلب هؤلاء الشباب هم خريجو التنظيم الطلابي للاتحاديين في الجامعات.

الحزب الثاني الذي يشكل التجمع الاتحادي هو الاتحادي الموحّد الذي يقوده محمد عصمت يحيى يشاركه في قيادة الحزب هشام المفتي، هيثم عبد الله، محمد صادق عبد العزيز، وآخرين.

الاتحادي الموحّد هو امتداد للحزب الاتحادي الاستثنائي الذي كان يقوده المرحوم محمد إسماعيل الأزهري وبعد رحيل الأزهري الابن انفرط عقد الحزب إلى تياريّن وهما ما يعرف الآن بالاتحادي الموحّد والوطني الاتحادي الموحّد. يرتكز وجود هذا التيار في الأقاليم بشكل خاص ويراهن على نشاط رئيسه محمد عصمت المتمدد في عدد من الأجسام السياسية والمطلبية ثم عبر وجوده المستقل كقيادي في تحالف الحرية والتغيير.

الحزب الثالث، هو الوطني الاتحادي الموحّد، وهو تيار يتخذ من دار الزعيم الأزهري مقرا لنشاطه السياسي وأبرز قيادته جلاء الأزهري، عصام عبد الماجد أبو حسبو، وسامر الطيب وغيرهم.

الحزب الرابع، هو الوطني الاتحادي الذي مرشده الشيخ أزرق طيبه وابرز قادته السياسيين يوسف محمد زين، محمد حمد سعيد، الشاذلي عبد القادر المحبوب وغيرهم. لهذا الحزب

وجود ظاهر في الجزيرة، وخاصة طيبة للشيخ عبد الباقي كما ينتشر عضويته في السودان وخارج السودان. هناك مكون خامس للتجمع الاتحادي تجدر الإشارة له وهو يتشكل من بعض شباب الاتحاديين غير المنتمين للأحزاب الاتحادية، وقد برز منهم داخل التجمع الاتحادي بابكر فيصل وأيمن خالد. جدير بالذكر أنّ التجمع الاتحادي يتشكل رسمياً من 8 تيارات أو مجموعات ولكنّا ركزنا هنا على ما هو أساسي ومؤثر.

إذن هذه هو التجمع الاتحادي وقد وجد فرصة كبيرة داخل الحرية متميزاً عن أحزاب كبيرة مثل الأمة والشيوعي كانت تمثل داخل الحرية والتغيير ضمن كتلة نداء السودان وكتلة الإجماع الوطني على التوالي، في حين كان للتجمع كتلة لوحده قائمة بذاتها. أي أن التجمع الاتحادي كان يمثل بالتساوي مع كتلة الإجماع الوطني وكتلة نداء السودان فيصبح الكتلة الثالثة الرئيسية داخل قوى الحرية والتغيير، ومع ذلك حصل الاتحاديون على صفر كبير في مضمار النفوذ داخل الحرية والتغيير وداخل السلطة المدنية فيما بعد.

عزيزي القارئ، نحن لا نزال نتجول داخل متاهة الاتحاديين نحاول تجميع قطع الشطرنج المتناثرة كي نحصل على إجابة للسؤال الذي أرق المراقبين. سر ضُعف تأثير الاتحاديين داخل الحرية والتغيير وما نتج عنه من تمثيل هزيل في السلطة المدنية بقيادة الدكتور عبد الله حمدوك وهو ما أنسحب، بالضرورة، على أداء كامل السلطة المدنية الانتقالية.

شجرة التجمع الاتحادي تثمر..

دعنا نتابع مسيرة التجمع الاتحادي منذ تأسيسه وحتى الآن لنفهم لماذا نجح الاتحاديون في مضمار الثورة، وفشلوا في مضمار إدارة مرحلة ما بعد الثورة. قال لي زعيم يساري معروف في جلسة عامة بُعيد سقوط النظام بأيام أنّ توحد الاتحاديين تحت مظلة واحدة كان حدثاً حاسماً في مجريات ثورة ديسمبر. وشرح الأمر بأن كل محاولات إسقاط الإنقاذ السابقة كانت تحدث في ظل تعدد مراكز القرار وسط الاتحاديين فيُضعِف ذلك نتائج جهدهم النضالي ويتبدد بسبب الصراعات الدائرة بينهم، ولذلك كانت ضرورة وطنية ملحّة أن يصل الاتحاديون لصيغة عمل مشترك وتنسيق بينهم .وهذا ما حدث حين هبت الاحتجاجات الأخيرة فتشكل التجمع الاتحادي بصورته الأولى من 5 تيارات رئيسية. وبالطبع من الواضح أن القيادي اليساري يعني بالاتحاديين التيارات الاتحادية المعارضة لإنقاذ إذ أن هناك كتلتان اتحاديتان ظلت تناصر نظام الإنقاذ حتى ليلة سقوطه.

تأسس التجمع الاتحادي(وفقاً لوثائقه) في ابريل 2015م بتوقيع أحزاب اتحادية معارضة للإنقاذ على اتفاق العمل المشترك، ثم تطور الحلف الاتحادي بتوقيع هذه الأحزاب، في يناير 2018 م، على وثيقتين سميتّا ب"الميثاق السياسي" و"موجهات العمل المشترك". تقول الوثيقتان أنّ التجمع يسعى لتحقيق هدفين من هذا الاتفاق بين مكوناته. الهدف الأول هو التنسيق السياسي لتفعيل العمل المعارض المشترك ضد النظام بين الاتحاديين ومع القوى السياسية الوطنية الأخرى. والهدف الآخر المشترك بعيد المدى هو انجاز وحدة واندماج هذه الأحزاب المكونة للتجمع الاتحادي في جسم واحد بما

يضمن تفادي تجارب الوحدة السابقة التي لم تحقق أهدافها. وكان الاتفاق العام هو أن يكون التجمع الاتحادي مظلة للتنسيق وأن تحتفظ التيارات بأجهزتها التنفيذية ورواياتها لحين قيام مؤتمر عام. وهكذا أبحر التجمع الاتحادي، من يناير 2018 م إلى ابريل 2019، منسجما مع القوى السياسية المعارضة داخل بحر الثورة الهائج الذي تلاطمت أمواجه حتى أغرقت البشير وزمرته. أثمرت ودانت الشجيرات التي سمّدها الاتحاديون بالصبر ثم لم يجدوا صبراً كي يتعايشوا داخل المظلة الواحدة فأنشق التجمع إلى تجمعيّن في 7 أغسطس 2019 م.

ما كان يحدث داخل أروقة التجمع الاتحادي ونتج عنه الانشقاق تسرب لاحقاً. ورد في وثيقة تم توزيعها على الصحفيين في مؤتمر صحفي أقامته الأحزاب المؤسسة للتجمع الاتحادي، في 30 ديسمبر 2019 م، بوكالة السودان للأنباء (سونا) رداً على ما أعلنه الشق الأول من التجمع الاتحادي في 7 أغسطس ما يكشف عن أخطاء قاتلة أدت للانشقاق. من الوثيقة يتضح أنّ الأمور لم تكن تسير داخل التجمع بما يرضي كل أطرافه، إذ كشفت الوثيقة أن عناصر محسوبة على أحد مكونات التجمع، وهو تيار الحزب الاتحادي الأصل- العهد الثاني، استغلت غياب قيادات الأحزاب الاتحاديةّ الأخرى الذين كانوا معتقلين أثناء اندلاع الثورة وانشغال الآخرين بالعمل الثوري في الشارع فقامت هذه العناصر بخرق ميثاق العمل المشترك وتسكين كوادر تيارهم في كل لجان الحرية والتغيير وتجاهلت وجود كوادر الأحزاب والتيارات الأخرى. تقول الوثيقة. نتج عن هذا الوضع أزمة تمثيل غير عادل للاتحاديين داخل الحرية

والتغيير إذ يمثل تيار واحد باسم التجمع الاتحادي كله في حين أن الأحزاب المؤسسة للتجمع الاتحادي مغيبة قسراً ومضطرة لالتزام الصمت. "وهو ما أدى في نهاية المطاف لتشتيت وتبديد القوى الاتحادية وضعف أثرها كقوى رئيسية ساهمت في الثورة." تقول الوثيقة.

ولكن هل يكفي هذا للإجابة على سؤال ضعف التأثير وضعف النفوذ داخل السلطة المدنية؟ وهل تقع المسئولية على التجمع الاتحادي بقيادة بابكر فيصل وحده؟ بالتأكيد لا. قادة الأحزاب الثلاثة الأخرى ساهموا مساهمة كبيرة فيما وصل إليه الاتحاديون في الحرية والتغيير. وسنشرح هذه النقطة لاحقاً. وهناك أسباب أخرى في الطريق سنضعها تحت مبضع التشريح.

متاهة الاتحاديين

(٥)

أحجار على رقعة الشطرنج ..

قطف الثمر قبل نضجه..

نواصل التركيز على دراسة تجربة التجمع الاتحادي لأهميتها على المستويين الحزبي الاتحادي والوطني. حدّث التطور الأهم في مسيرة التجمع الاتحادي وفقا للوثيقة سالفة الذكر في يوم 7 أغسطس 2019 م، حين أعلن تيار الاتحادي الأصل – العهد الثاني يناصره مجموعة من القيادات الشابة ينتمي بعضها لتيار الحركة الاتحادية، أعلنا من طرف واحد فك الارتباط ببقية الأحزاب الرئيسية الأخرى المكونة للتجمع الاتحادي، وشكل لجنة تنفيذية جديدة بقيادة بابكر فيصل ومعه عدد من القيادات التي كان لها دور بارز في ثورة ديسمبر. تمسكت اللجنة الجديدة باسم التجمع الاتحادي. أي أنهم

أفرغوا الإطار الكبير من صورته الأصلية وتم ملئه بتسكين عضوية منتقاة. تم تفسير الخطوة، من قبل المناوئين، بأن مجموعة التجمع الاتحادي لم تستطيع، وغالبها من المفاوضين للمجلس العسكري يومئذٍ، لم تستطيع مقاومة إغراء الوزارات والوظائف الحكومية التي بدأت تلوحُ في الأفق، لذلك لجأت لهذه الخطوة للإنفراد والاستحواذ على كل تمثيل الاتحاديين في السلطة الجديدة باسم التجمع الاتحادي الممثل ككتلة في الحرية والتغيير، وبهذا تم حصر الاختيار في مجموعة صغيرة جدا مقارنة بالاتحاديين الذين شاركوا في قيادة الثورة. سنرى في حلقة قادمة كيف فشلت هذه المجموعة المتعجلة في تقديم وزراء يمثلون الثورة في بعدها الاتحادي والوطني الوسطي.

أصابت (هاء السكت) الأحزاب الاتحادية الأخرى. لقد أُخِذَت على حين غرة فلم ترد على خطوة الانشقاق(أو أياً كان اسمها) إلا بعد أربعة أشهر حين عقدت الأحزاب الثلاثة مؤتمرا صحفياً بوكالة سونا للأنباء(31 ديسمبر) أوضحت فيه موقفها الذي لم يخرج عن ما هو متوقع وهو التمسك بصيغة التجمع الاتحادي كمظلة للعمل المشترك.

اللافت للنظر هو أنّ ردة الفعل الأولى الرافضة لخطوة 7 أغسطس جاءت من داخل الحزب نفسه الذي هو عماد هذه المجموعة وهو الحزب الاتحادي الأصل-العهد الثاني إذ صدر قرار بعد شهر من المؤتمر الصحفي، أي يوم 9 سبتمبر، بتشكيل لجنة تقصي حقائق لمعرفة ما يدور داخل مؤسسات العهد الثاني والتجمع الاتحادي والحرية والتغيير "لمعرفة كل ما دار داخل مؤسسات العهد الثاني والتجمع الاتحادي وقوي

إعلان الحرية والتغيير، ونسبة للتغييب الذي حدث للمجلس الرئاسي والمكتب السياسي في الفترة من يوم تنحي رئيس النظام في ١١ ابريل ٢٠١٩ إلي اليوم الأحد الموافق ٠٨,٠٩,٢٠١٩" يقول نص القرار الذي صدر بتوقيع تاج السر الميرغني، عضو المجلس الرئاسي للحزب الاتحادي الأصل- العهد الثاني. تشكلت لجنة التحقيق من مولانا احمد طيب زين العابدين رئيس المكتب السياسي، أزهري حاج مضوي محمد احمد مقرر المكتب السياسي، عثمان إدريس عضو المكتب السياسي، أريج عروة عضو المكتب السياسي. ورغم أنّ القرار أعطى اللجنة مهلة 45 يوماً لرفع تقريرها إلا أنه لم يسمع بها أحد بعد ذلك. ثم أنطلق بعدها سباق مبادرات لرأب الصدع بين أطراف التجمع الاتحادي ولم تنجح أياً من تلك المبادرات في إعادة الاتحاديين للعمل المشترك حتى اللحظة.

يجادل أنصار التجمع الاتحادي بأن الخطوة التي قاموا بتنفيذها صحيحة، ويقولون أنّ السكرتارية التي تكونت من كل الفصائل الموقعة على ميثاق التجمع الاتحادي كانت تعمل بصورة منتظمة أثناء الثورة، ولكن هذا الانتظام جعل بعض الفصائل تتململ من شكل العمل المشترك، وكان هناك كثير من التذمر من كل بيان يصدر أو اجتماع يقام أو حتى مؤتمر يعقد رغم اتفاق الجميع أنّ السكرتارية هي المنوط بها مباشرة العمل اليومي للتجمع الاتحادي، وعلى أثر هذه الاختلافات الداخلية اختارت بعض الأحزاب الاتحادية الخروج من التجمع الاتحادي. وبهذا يُحمِلونَ الأحزاب الثلاثة الأخرى مسئولية ما حدث. ربما هم على حق، فالعمل السياسي اليومي يحتاج لسرعة اتخاذ القرار وهذه سمة تميز بها التجمع الاتحادي عن

بقية الاتحاديين الآخرين داخل الحرية والتغيير.

هكذا، حَملَ التجمع الاتحادي الجمل بما حمَل ممثلاً الاتحاديين ككتلة في الحرية والتغيير مقابل كتلتي الإجماع الوطني ونداء السودان. المكونات السياسية الثلاثة التي تشكل مع كتل أخرى مهنية ومدنيّة كيان الحرية والتغيير. هذا التمثيل أعطى التجمع الاتحادي الجديد فرصة كاملة ليشارك في المفاوضات مع المجلس العسكري وبعدها شارك في اختيار مجلس السيادة واختيار رئيس وزراء السلطة المدنية واختيار الوزراء ووضع سياسات السلطة المدنية الجديدة، فما الذي حصل عليه التجمع الجديد ممثلاً للاتحاديين الذين يعتبرون أنفسهم من أكبر الأحزاب جماهيرية في السودان.

عدا مقعد واحد في مجلس السيادة، يشغله محمد الفكي سليمان، وثلاثة مدراء مكاتب واثنين مدراء مصالح حكومية في مقابل اثنين أعضاء مجلس سيادة وثلاثة وزارات من ضمنها وزارة المالية حصل عليها حزب الأمة الند التقليدي للاتحاديين، فيما ذهبت غالب مناصب الدولة الأخرى لليسار بمسماه العريض عدا الحزب الشيوعي الذي أعلن رسمياً عدم مشاركته في السلطة المدنية في كافة مستوياتها.

المفارقة هنا أنّ الاتحاديين الذين شاركوا في سلطة الإنقاذ حصلوا على تمثيل اكبر بما لا يقارن بما حصل عليه رصفاؤهم المعارضين للإنقاذ في حكومة الدكتور حمدوك، فقد مثل الاتحاديون في حكومات الإنقاذ الأخيرة بعدد من الوزراء مثل إبراهيم الميرغني، احمد سعد عمر، الفاتح تاج السر، إنعام

عبد الحفيظ، وحاتم السر. بالإضافة لأحمد بلال وآخرين في تيار الشريف زين العابدين الهندي. هذا بالطبع بعيدا عن محاكمة الموقف السياسي لكل طرفي المعادلة الاتحادية، مشاركين ومعارضين، نتحدث عن حجم التمثيل فقط.

لقد أستعجل التجمع الاتحادي بقيادة بابكر فيصل اقتطاف الثمرة وهي نيئة بعد، ثم خسر في كل الاتجاهات. بدد وحدتهم المرتجاة ثم أضاع تمثيل الاتحاديين في الثورة، ولم يكسب سوى وجود ثانوي في السلطة المدنية. لم تنتهي الحكاية بعد، نتابع في الحلقة السادسة داخل متاهة الاتحاديين.

متاهة الاتحاديين

(٦)

الاتحادي الطيب و الذرائعيون الجدد..

نوهتَ في الحلقات السابقة إلى أنّ المسئولية لا تقع على عناصر التجمع الاتحادي الذي يقوده نظرياً بابكر فيصل، فعناصر الأحزاب الثلاثة الأخرى تتقاسم مسئولية الأخطاء السياسية والتنظيمية التي نتج عنها هذا الوضع الاتحادي الضعيف والمنقسم.

الحقيقة التي لا جدال فيها أن قادة هذه الأحزاب الثلاثة حاضرون داخل هياكل الحرية والتغيير وبالتالي كان بمقدورهم أنْ يشاركوا بقدر معقول في اللحظة السياسية التي أعقبت ١١ أبريل وأن يكون لهم صوت مسموع داخل الحرية والتغيير، وفي غرف التفاوض، وفي السلطة المدنية التي تشكلت في النهاية ولكن هذا لم يحدث. في الهيئة العامة للإجماع الوطني وهيئة قادة أحزاب الإجماع الوطني ولجنة ترشيحات الإجماع الوطني

يجلس عدد من القادة الاتحاديين مثل محمد عصمت يحيي، ومحمد صادق عبد العزيز من الاتحادي الموحّد. عصام عبد الماجد أبو حسبو من الوطني الاتحادي الموحّد. وفي نداء السودان يجلس في هيئته القيادية يوسف محمد زين ممثلاً للوطني الاتحادي. إذن لم تكن تنقصهم المواقع القيادية داخل الحرية والتغيير كي يثبتوا وجودهم ووجود تياراتهم والمساهمة في القضايا الوطنية التي فرضتها مرحلة ما بعد سقوط نظام الإنقاذ. قد يكون تفسير ذلك في الاعتقالات المتكررة التي استهدفت قادة الإتحاديين بعد ١١ أبريل ولكن أغلب الظن أن قواعد اللعبة وُضعت في غيابهم جميعاً، ففي حين أصطرع مشروعا الهبوط الناعم ومشروع الحزب الشيوعي الذي يقاوم الهبوط الناعم كان هؤلاء القادة لا مع هذا ولا مع ذاك.

في هذا الإطار، يمكن الزعم بأن السلطة المدنية الانتقالية قد اكتست بمسحة يسارية صارخة وغياب كلي للوسط، ولولا وجود عناصر تنتمي إلى الحاضنة الاجتماعية لحزب الأمة في مجلس السيادة ومجلس الوزراء لكنا حصلنا على حكومة يسارية كاملة الدسم. ولا تُعدُّ هذه مشكلة في حد ذاتها فليس في اليسار شيء مشين ومستنكر، ولكن وجود تعدد فكري واجتماعي في الحكومة المدنية مما لا يختلف اثنان على أهميته وأهمية تمثيل كل القوى السياسية التي أنجزت الثورة في تشكيل السلطة الجديدة.

على المستوى الاتحادي نفسه لم يكن حادث الـ(Cheating) الذي تعرضت له الأحزاب الثلاثة يوم ٧ أغسطس ٢٠١٩ م (ونسميه كذلك لما توفرت فيه عناصر الخداع كما فصلت في

حلقات سابقة) لم يكن حادثاً مفاجئاً كي نجد الأعذار لقادة الأحزاب الاتحادية التي فشلت في اتخاذ تدابير ناجعة لمنعه، فالعناصر التي قادت ذلك الانشقاق داخل التجمع الاتحادي، معروفة لكل من نشط في الحزب من التسعينات والآن، بميلها للتخريب. عدة مشاريع اتحادية واعدة كان من شأنها أن تحدث فرقاً تعرضت لتخريب مشابه. تفرق وتشتت الاتحاديون ليس قدراً مقدوراً بل هو فعل فاعل. لو دققت في سيرة هذه العناصر ستجدهم هم أنفسهم من أسسوا ما عرف ب(التيار التجديدي) الذي تشكل في بداية الألفية الجديدة بهدف واحد، هدف غير معلن ولكن آثاره على الأرض تنبئ به، هو سيطرة عناصره على فضاء الإصلاح الحزبي الذي تصاعد تلك الأيام وتسبب التيار التجديدي في تخريب الحركة الطلابية الاتحادية فيما عرف ب(حل مركزية الطلاب الاتحاديين) عام ٢٠٠١م، وهو الحدث الذي قوض أو كان بداية تقويض كل الجهود الطيبة التي هدفت لجعل الحركة الطلابية الاتحادية في جامعات السودان منصة لإصلاح الحزب. سنعود لتفاصيل تلك الحادثة في مقام آخر.

ستجد هذه العناصر نفسها قامت باختطاف مشروع الهيئة العامة(٢٠٠٤/٢٠٠٥) من دار الزعيم الأزهري، استولى دعاة الإصلاح على أوراق ومداولات التحضير للمؤتمر العام للهيئة العامة وراحوا يتجولون بها بين قاعة الصداقة إلى دار سيد العبيد بالقرب من ميدان (جاكسون) ثم عادوا بها أخيراً إلى دار أبو جلابية. كان من المؤمل لمشروع الهيئة العامة للحزب الاتحادي الديمقراطي أن يجمع كل الاتحاديين، خارج مظلة الطائفة الختمية، بعد مؤتمر المرجعيات الذي كرسَ لهيمنة

أسرة الميرغني على الحزب(القاهرة ٢٠٠٤)، وكان يمكن أن يوحِد جهودهم لمقاومة نظام الإنقاذ. ما حدث أن عناصر (التيار التجديدي) تسرعت ونفذت انشقاق داخل الهيئة العامة نفسها. بالطبع لديهم أسباب يتذرعون بها لكل حالة ولذلك أُطلِق عليهم وصف «الذرائعيون الجدد». ثم تجمع الاتحاديون قبل اندلاع ثورة ديسمبر تحت مظلة التجمع الاتحادي المعارض وخاضوا به غمار الثورة،ولم يسعدوا كثيرا حتى حدث الانشقاق الجديد. ولو فاتَك شرف مشاهدة هذا الفيلم المتكرر عياناً فلا بأس. سيُعاد عرضه مرة أخرى. سينتهي بازار وظائف الثورة قريباً، وستعود ذات العناصر لممارسة عادتها القديمة عند ما تلوح وحدة الاتحاديين في الأفق. سيقبلون وحدة الحزب التي يرفضونها الآن وسيقبل الاتحادي الطيب دعوتهم النبيلة ليجد نفسه مستخدَماً ك»عدة شغل» ثم ينكرونه «حطَبْ».

التذاكي (وأعني به كل التنظيمات والأحزاب السياسية) في العمل السياسي يوفر مكاسب سريعة، ولكنه على المدى البعيد وخيم النتائج. تقول العرب أن التذاكي هو تصنُّع الذكاء. ويُقال في مثل هذه الأحوال: «ليس شرطاً أن تكون خائناً لتخدم عدوكَ، يكفي أن تكونَ غبياً.»

ولحظة حمدوك التاريخية

تَحَدِي حَمْدوك

ألزم مركز قيادتك يا بني ..!

في اللحظات التاليّة لسقوط برجي التجارة العالمية في نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، حلقت طائرة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في سماء الولايات المتحدة تحسباً من هجوم على الرئيس من عدو لم تعرف طبيعته بعد. ظل بوش الابن معلقاً بين السماء والأرض لساعات يتلقى المكالمات من مركز القيادة في البيت الأبيض والبنتاغون . لم يجرؤ احدٌ معاونيه على نصحه بالهبوط. وحدها والدته بربارا بوش(خبرة ١٢ عاماً في البيت الأبيض كسيدة ثانية وسيدة أولى) هي من كسرت توجيهات الحماية الرئاسيَة. خاطبته عبر الهاتف:»الشعب الأمريكي، يا أبني، يريد أن يرى رئيسه، في هذه اللحظات العصيبة، يجلسُ في مركز قيادته يوجه أمته نحو الصواب.» قرر بوش الابن تنفيذ توجيه والدته وهبط إلى البيت الأبيض لمواجهة العدو من هناك .. من على الأرض.

السيد رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، يحتاج أيضاً لنصيحة مشابهة. أن ينزل من الفضاءات إلى الأرض. هناك الفضاء الفعلي حيث يجوب سيادته أجواء العالم بزيارات متكررة،

وهناك فضاء الميديا(الفايسبوك) حيث يفرض نجومه على حكومته أجندة نخبوية ليست هي الأجندة الحقيقية التي حملته ثورة ديسمبر إلى كرسي الرئاسة لإنجازها، خاصة وأن استثارة السلوك الأمي للدكتور حمدوك كان أمرا سهلا ويمكن تبريره بحاجة السودان الملحّة للعودة للأسرة الدولية بعد سنوات التيه الإنقاذي. والسلوك الأمي هو الميل القلبي للسفر والمؤتمرات والصور بصحبة زعماء العالم دون أن تحصل الدولة على مقابل ذا بال على أرض الواقع. أن تحاول حل العقد المزمنة باللمسات الخفيفة. لا يجدي هذا نفعاً. هذا وقد طرأ جديدُ تحت قبة السماء الآن، إذ سينشغل العالم والمجتمع الدولي بجائحة الكورونا التي اجتاحت العالم وأصبحت شغله الشاغل وأصبح ، عطفاً على ذلك، دعم السلطة الإنتقالية في السودان في آخر الأولويات. العالم الخارجي «أصبحَ في شُغْلٍ عنِ السَّفَرِ السَّفْرُ.“

حين ينزل السيد رئيس الوزراء من علاه الفوق، ويجلس على هذه الدايمة، سيجد حشا الأرض يتحرق شوقاً إليه .. نعم الأرض فعلا لا مجازاً. على ارض السودان ومنها وفيها ثلاثة قطاعات ذات قدرات إنتاجية رائعة ومن حسن الطالع أنها لا تكلف ميزانية الدولة سوى اليسير. فقط تحتاج التنظيم، التخطيط والأشراف اليومي من رئيس الوزراء. هذه القطاعات هي قطاع التعدين، القطاع الزراعي، وقطاع الثروة الحيوانية.

إيرادات هذه القطاعات الثلاثة إذا ما وجدت عناية فائقة من رئيس الوزراء، وأشرف عليها بنفسه، ستشكل حائط صلد تتكئ عليه البلاد كلها وتنجم من المعاناة. مع سياسة تقشف

مدروسة سنخطو حثيثاً نحو الاعتماد على الذات، المبدأ الذي نادى به الدكتور حمدوك في أول تصريح له بعد تنصيبه رئيساً للوزارة قبل أن تلتهمه متاهة الإنتلجنسيا الشغوفة بالأسفار والإنجازات الترميزية.

لقد ورث حمدوك هياكل وامتيازات الدولة السودانية القديمة والتي تقلبت بين التعددية الحزبية والشمولية العسكرية ولكنها حافظت، في كل الأوقات، على صيغة تحافظ بها على امتيازات النخبة الضيقة ومصالحها في السلطة والثروة. حاولت الإنقاذ في عشريتها الأولى «دك» هذه المعادلة ولكن عُرَّاب المحاولة ومرشدها الدكتور عبد الله الترابي وجد نفسه «بايظ» بلغة لاعبي الكونكان، إذ أخرجه تلاميذه من جنته.

لن يطلب أحد من الدكتور حمدوك مطالعة هذه «الصيغة»، ذات الجذور العميقة، في الخلاء فذلك رمي للنفس في التهلكة، ولكن لنبدأ بالساهل الممكن أولاً، وهو أن يفرض حمدوك أجندة الأرض على الخرطوم. أن يغطي مهامه الأساسية To cover his basics.

ستكون هناك عقبات أمام توجه تنموي كهذا ولكن يمكن تجاوزها وقد قيل أنّ أحسن وسيلة للتغلب على الصعاب اختراقها.

أجندة الأرض: التعدين، الزراعة، والرعي متى ما فُرِضت كأولوية ستفرض شروطها على النخبة المشغولة بقضاياها الخاصة المستحدثة مع كل صباح جديد. وتلك قصة أخرى سأعود لها في مساحة أخرى.

في أحد ليالي رأس السنة الجديدة، كان الأمل حاضراً في عيون الجماهير المتحمسة، وكنتُ حاضراً ذلك المهرجان الحاشد بمناسبة ختام احتفالات ثورة ديسمبر، في الساحة الشرقية لقاعة الصداقة بالخرطوم. في ختام الليلة الباردة، خاطب الدكتور عبد الله حمدوك رئيس وزراء حكومة الثورة الظافرة الجماهير المحتشدة. كان خطاباً بارداً لم يخرج عن عموميات يمكن لأي مسئول في السلطة المدنية أن يتفوه بها في أي مناسبة. وليست تلك قضية كبيرة فالخطابات التي تلهب مشاعر الجماهير لا يأتي من ورائها الخير كما علمتنا حكمة تاريخنا المعاصر.

العمل على الأرض هو الذي يبقى وينفع الناس. يعيد البريق لعيون الوطن العليلة وقد أرهقها جحود السياسيين عبر السنين. هذا إذا أراد حمدوك أن يكون للوطن قميص يوسف في أجفان يعقوب.